

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
فرع: علوم اقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية  
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي  
تحت عنوان:

دراسة تقييمية للميزانية العامة في الجزائر  
في ظلّ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2019/2009

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد:

طبي حمزة

- شواو رضا

- زروق عبد الرحمان

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
نور الدين قدوري	محاضر - أ -	محمد بوضياف - المسيلة -	رئيسا
حمزة طبي	محاضر - أ -	محمد بوضياف - المسيلة -	مشرفا ومقررا
العمرية لعجال	محاضر - أ -	محمد بوضياف - المسيلة -	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2020



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# شكر وتقدير



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [التمل، الآية: 19]

﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ [إبراهيم، الآية: 07]

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً، فهو الأحقّ بالحمد والشكر على جزيل نعمه وقوفاً عند قوله ﷺ: «لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»، نتقدم بالشكر الخاصّ إلى أستاذنا الفاضل:

## "طبي حمزة"

المشرف على هذه المذكرة، الذي لم يبخل علينا  
بنصائحه وتوجيهاته القيّمة في البحث، ونتمنى له التوفيق والنجاح.  
وإلى كلّ من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو  
بكلمة أو بدعائه، وفي الأخير نتمنى من الله أن يرشدنا إلى سواء  
السبيل، ويحقّق هدفنا النبيل الذي إن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا  
فمن أنفسنا.





## الإهداء

أدركت في رحلة حياتي أن الإنسان وجد في هذا العالم، ولم يعيش بمعزل عن باقي البشر... وفي جميع مراحل حياتي، يوجد أناس يستحقون مني الشكر... وفي هذه المرحلة المهمة من حياتي، وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها، بعد تعب ومشقة، وها أنا ذا أختتم بحث تخرجي بكل همّة ونشاط وأمتن لكل من ساعدني، الأبوين، والأهل، والأصدقاء، والأساتذة المُبجلين...

أهديكم بحث تخرجي أول مشكور هو الله عز وجلولأرواح علماء أمتنا الكرام الذين جعلوا حياتهم كلها في خدمة العلم، ثم والداي على كل مجهوداتهم منذ ولادتي إلى هذه اللحظات، فوجودهما سبب للنجاة والفلاح في الدنيا والآخرة وإلى إخوتي من أمدوني بالنصح والإرشاد... وإلى أفراد أسرتي الأعزاء وإلى أصدقائي ومعارفي الذين أجلهم واحترمهم الذين أشهد لهم بأنهم نعم الرفقاء في جميع الأمور.

يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني أو أرشدني أو وجهني أو ساهم معي في إعداد هذا البحث بإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحل أهدىكم بحثي المتواضع ورغم مروري بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطأها بثبات بفضل من الله.

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندي ومدي بالمعلومات القيّمة

وإلى كل من دعا لي بالخير أهدىكم هذا العمل المتواضع.

صراحة إن إنّهائي عملي لم يكن ليتم لولا دعمكم لي جميعاً كل من تلقّيت منهم النصح والدعم أهدىكم خلاصة جهدي العلمي.

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
20	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات	01
22	الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019	02
26	تطور نفقات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2009 - 2019	03
31	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019	04
34	يوضح تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019	05
35	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019	06
36	تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2009 - 2019	07

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
27	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2009 - 2019	01
28	متوسط مساهمة نفقات التسيير ونفقات التجهيز في النفقات العامة الإجمالية خلال الفترة 2009 - 2019	02
29	تطور نفقات التجهيز للفترة 2009 - 2019	03
30	تطور نفقات التسيير للفترة 2009 - 2019	04
32	تطور الجباية البترولية والجباية العادية للفترة 2009 - 2019	05
33	مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة للفترة 2009 - 2019	06
33	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للفترة 2009 - 2019	07
34	تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019	08

## فهرس المحتويات

I	شكر وتقدير .....
II	إهداء .....
III	قائمة الجداول .....
III	قائمة الأشكال .....
أ	مقدمة .....

### الفصل الأول: الإطار العام للميزانية العامة للدولة

01	تمهيد الفصل الأول .....
02	المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة .....
02	المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة .....
03	المطلب الثاني: خصائص الميزانية العامة .....
04	المطلب الثالث: مبادئ الأساسية لإعداد الميزانية العامة .....
06	المبحث الثاني: أهمية وأهداف ومراحل إعداد الميزانية العامة للدولة .....
06	المطلب الأول: أهمية الميزانية العامة .....
07	المطلب الثاني: أهداف الميزانية العامة .....
09	المطلب الثالث: مراحل إعداد الميزانية للدولة .....
13	خلاصة الفصل الأول .....

### الفصل الثاني: الميزانية العامة للدولة الجزائرية

15	تمهيد الفصل الثاني .....
15	المبحث الأول: الإطار التنظيمي للميزانية العامة في الجزائر .....
15	المطلب الأول: الإطار التشريعي للميزانية العامة للدولة في الجزائر .....
17	المطلب الثاني: تبويب النفقات والإيرادات العامة للميزانية في الجزائر .....
23	المطلب الثالث: وثائق الميزانية العامة في الجزائر .....
26	المبحث الثاني: دراسة تطور الميزانية العامة في الجزائر .....
26	المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة .....
30	المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة .....
35	المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة .....
37	المطلب الرابع: البدائل التمويلية لسدّ العجز في الميزانية العامة .....

39	..... خلاصة الفصل الثاني
40	..... خاتمة
43	..... الملاحق



# مقدمة

تمثل المالية العامة المنهج الذي تسير به الدولة نفقاتها وإيراداتها، وفي القدم تمثلت المالية العامة في مجموعة القواعد التي طبقتها حكومة والهيئات العامة في تحقيق نفقاتها من أجل تسيير وظائفها الجديدة، المتمثلة في التوازن الاقتصادي وإشباع الحاجات العامة.

لقد أصبح من المعروف بأن الدولة لها دور كبير وفعال في الاقتصاد، حيث تحولت من مراقبة إلى دولة متدخلة في جميع المجالات والميادين الاقتصادية والاجتماعية من خلال ضبط مجموعة من الأسس التي تسمح لها، باستغلال إمكانياتها بصورة جيدة، لهذا نرى دائما أن الدولة تسعى لتحقيق وتطوير سياستها الاقتصادية، بالاعتماد على مجموعة من الأحكام والقوانين التي تضبط أعمالها، ومن بين هذه الأحكام نجد الميزانية العامة للدولة، التي تعبر عن الصورة الرقمية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فعند احترام ضوابطها وتطبيقها بأصولها الصحيحة سيؤدي إلى تحقيق أهدافها المعينة.

ولقد عرفت الميزانية العامة للدولة الجزائرية عجز نتيجة ارتفاع النفقات العامة وانخفاض في الإيرادات العامة بسبب تراجع أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 مما حتم الحكومة البحث عن بدائل لسد عجز الموازنة وتطبيق سياسة ترشيد النفقات.

وبالتالي نطرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

في ظل تراجع الإيرادات النفطية كيف نقيم وضعية الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2019؟  
ومنه نطرح التساؤلات الفرعية:

- 1- ماهي أسباب عجز الميزانية العامة خلال الفترة 2009-2019؟
- 2- ماهي الحلول الممكنة للدولة الجزائرية لتخفيض عجز الميزانية؟  
وللإجابة على التساؤلات الفرعية تطرقنا إلى وضع الفرضيات التالية:
- 1- عجز الميزانية نتيجة ارتفاع النفقات العامة وانخفاض في الإيرادات العامة.
- 2- لتخفيض عجز الميزانية يمكن اتباع سياسة ترشيد النفقات و سياسة التنوع الاقتصادي.

**أهمية الدراسة:**

تظهر أهمية الدراسة دور أو طريقة التي تتبعها الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للأفراد.

**أهداف الدراسة:**

تتمثل فيما يلي:

- إعطاء فكرة عن الميزانية لعامة للدولة الجزائرية من تحديد مفهومها وكيفية إعدادها وتحضيرها؛

- التعرف على الإطار النظري للنفقات العامة في الجزائر لكل من التجهيز والتسيير؛
- بيان الطرق التي بواسطتها التخلص من عجز في الميزانية الجزائرية.

### أسباب اختيار الموضوع:

- تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:
- الميول الشخصية للمواضيع الاقتصادية؛
- التعرف إلى أهم الطرق التي تؤدي إلى الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تمر عليها الدولة الجزائرية واستعادة توازنها الاقتصادي؛
- أهمية البحث في الجانب المالي والاقتصادي.

### إطار الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، تم تحديد الإطار العام وحدود البحث كالاتي :

الإطار المكاني:

دراسة عن بعد بالاعتماد على المواقع الرسمية والجريدة الرسمية والدراسات السابقة والإحصائيات.

الإطار الزمني:

فيما يخص الجانب الزمني للدراسة فتمت بأخذ القوائم المالية للدولة الجزائرية من 2009 إلى 2019.

### المنهج والأدوات:

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي في آن واحد، فالمنهج الوصفي ساعدنا على فهم تنظيم لعملية دراسة تقييمه لميزانية العامة، والمنهج التحليلي الذي يتيح لنا النظر إلى موضوع من جميع جوانبه، والقيام بتحليل كافة عناصره، باستعمال أساليب الاستقراء والاستنتاج بغرض إعطاء صورة دقيقة للموضوع.

### الدراسات السابقة:

حسب معرفتنا في مسبق من معلومات ومراجع حول موضوع الدراسات، هناك العديد من الدراسات والبحوث أجرت في هذا المجال، وبالتالي يعد بحثنا تكملة لبحوث سابقة، ومن بينها على سبيل الذكر:

- مذكرة ماجستير قدمها الباحث يحيى أحمد تحت عنوان: إصلاح الميزانية العامة للدولة وأثرها على تسيير المؤسسات المالية ذات الطابع الإداري في الجزائر 1995-2009 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقره بومرداس. جاءت هذه الإشكالية: ما هو واقع إصلاح الميزانية العامة للدولة في الجزائر؟ وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى:

- الميزانية العامة هي وثيقة تشريعية سنوية، ترخص النفقات والإيرادات السنوية للدولة؛

- تمر الميزانية العامة للدولة في الجزائر بمراحل:

✓ مرحلة التحضر

✓ مرحلة الإعداد

✓ مرحلة التنفيذ والرقابة

- مذكرة ماجستير قدمت من طرف يجاوي فاطمة تحت عنوان: تحديث النظام الميزانية في الجزائر، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقائد تلمسان. جاءت الإشكالية التالية: ما مدى حاجة

النظام الميزانية إلى الإصلاح؟

وقد توصلت الباحثة إلى:

تعتبر الميزانية العامة وسيلة مهمة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية.

### هيكل الدراسة:

للإجابة عن إشكالية هذه الدراسة ومختلف الأسئلة المطروحة سابقا، واختبار للفرضيات وصولا لتحقيق أهدافها

وإيضاح أهميتها، تناولنا الموضوع في فصلين، تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة تتضمن ملخصا شاملا للبحث وأهم النتائج

المتواصل إليها، يتناول الفصل الأول المسمى بالإطار العام للميزانية العامة وما هي الميزانية العامة للدولة، وكذا مبادئها

الأساسية، بالإضافة إلى تحديد مراحل إعدادها.

أما الفصل الثاني المسمى بالميزانية العامة للدولة في الجزائر، فقد خصصناه بالشرح والتفصيل للإطار التنظيمي

للميزانية العامة في الجزائر، وبيان كيفية تبويب نفقاتها وإجراءاتها مع التطرق للمبادئ التي تخضع لها، بالإضافة إلى الوثائق

التي تتكون منها الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

# الفصل الأوّل:

## الإطار العامّ للميزانية العامة للدولة

## تمهيد الفصل الأول:

الميزانية العامة للدولة عبارة عن تلخيص للنفقات والإيرادات العامة، فهي تمثل الوثيقة الرسمية التي تبني عليها اقتصاديات الدول والمرآة العاكسة للاقتصاد القومي، ولكي تؤدي الدولة دورها على وجه ، ويتعين عليها القيام بعمل نوعين من التقديرات تتصلان بالنفقات اللازمة لقيامها بمختلف أوجه نشاطها، وبالإيرادات اللازمة الحصول عليها لتغطية هذه النفقات مع بحث كيفية الحصول على هـ ذه الإيرادات، وعلى هذا النحو تستطيع مقابلة تقديرات الإنفاق العام بتقديرات الإيراد العامة بالنسبة للسنة المالية قادمة، ويتم ذلك عن طريق وضع ميزانية الدولة التي تعبر عن خيارات السلطة العامة السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بإشباع الحاجة العامة.

## المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة

تمثل الميزانية العامة مجموعة الأنشطة المختلفة التي تتم في الاقتصاد العام، معبرا عنها في الصورة تدفقات نقدية، وسنقوم بتوضيح الإطار النظري للميزانية، من خلال التطرق إلى مفهوماتها، وخصائصها وأهميتها وأهدافها.

## المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة

الميزانية برنامج مالي تضعه الدولة لتقدير نفقاتها وإيراداتها، وسنقوم بتوضيح ذلك من خلال التطرق إلى تعريفها والعناصر التي يعتمد عليها مفهوم الميزانية.

## 1) تعريف الميزانية العامة:

تعني كلمة الميزانية في اللغة عدة معاني منها المساواة المقابلة، وهي مشتقة من كلمة ميزان ويعني هذا الأخير العدل ويقال في لغة العرب وازن بين شيئين ميزانية<sup>1</sup>.

أطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على حقيقة النقود أو المحفظة العامة ، ثم قصد بها بعد ذلك مالية الدولة ، وفي جميع الحالات تعني كلمة الميزانية العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة، واستخدم لفظ الميزانية لأول مرة في بريطانيا ، ويقصد به الحقيقة التي يحمل فيها وزير الخزانة بيان الدولة من موارد الدولة وحاجاتها إلى البرلمان، ثم استخدم اللفظ بعد ذلك للإشارة إلى مجموعة الوثائق التي تحتويها حقيبة وزير الخزانة، أي الخطة المالية للحكومة ، وهو بصدد تقديمها للبرلمان للحصول على موافقة الهيئة التشريعية.

تمثل الميزانية العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل قواعد الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق.

فالميزانية العامة عبارة عن خطة مالية قصيرة الأجل ، تحتوي على كلفة نشاطات الوحدات الحكومية خلال سنة مالية لاحقة ومصادر تحويلها ، كما يمكن تعريف الميزانية بأنها عبارة عن وثيقة تحتوي على بيان تعادلي مقارن لنفقات وإيراداتها عامة خلال مدة مقبلة تقدر عادة بسنة، فهي تقدير لنشاط الدولة المالي للمستقبل أو ترجمة لخطة الدولة المالية في تحقيق أهدافها الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>2</sup>.

وتعرف كذلك كوسيلة لتخطيط السياسات المالية الحكومية ، ولتنفيذ جميع سياستها لكونها تتطلب إنفاقاً مالياً عاماً، وهي أيضاً مؤشر لبرنامج الحكومة المالي، أو هي برنامجها العملي مصحوبا أو معبرا عنه بالأرقام<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> يحيوي أحمد، إصلاح الميزانية العامة للدولة وآثارها على تسيير المؤسسات المالية ذات طابع 1995-2009، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، كلية علوم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصاد، ص 32، 33.

<sup>2</sup> حسام أبو علي حجاوي، الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، عمان، دار الخادم للنشر والتوزيع، 2004، ص 159.

<sup>3</sup> حباية عبد الله، أساسيات اقتصاد المالية العامة، الجزائر، مؤسسة 3 شباب الجامعة، 2009، ص 255.

كما سبق نستخلص أن الميزانية العامة هي توقع وإجازة لنفقات الدولة وإيراداتها للسنة القادمة.

## 2) العناصر التي يعتمد عليها مفهوم الميزانية العامة:

- أ) الميزانية العامة توقع: تتضمن الميزانية العامة تقديرا احتماليا لنفقات الدولة وإيراداتها للسنة القادمة.
- ب) الميزانية العامة إجازة: تعد الميزانية بمثابة خطة عمل الدولة لفترة لاحقة ، غير أنها تبقى في كل مشروع أو اقتراح بميزانية غير قابلة للتنفيذ إلا بعد قبولها من طرف الشعب عن طريق ممثليه في المؤسسات الدستورية.
- ج) الميزانية كأداة توجيه: أداة تخطيط للمستقبل، حيث تعكس الأهداف المرجو تحقيقها ، مع إبراز السياسات العامة لتحقيق هذه الأهداف، فيمكن للحكومة بواسطة الميزانية العامة التوجه الأوضاع والسياسات الاقتصادية إلى المسار الصحيح.

## المطلب الثاني: خصائص الميزانية العامة

### 1) خاصية التوقع (وثيقة تقديرية):

تعتبر الميزانية سجلا يتضمن توقعات السلطة التنفيذية لما ستنفقه (النفقات) أو ما ستحصله من مبالغ (الإيرادات) خلال مدة زمنية مقدرة بسنة، فهناك نفقات يسهل تقديرها بدقة علة افتراض استمراريتها ، كأن تكون على شكل التزامات على الحكومة مثل رواتب الموظفين، كما أن هناك أنواع أخرى يصعب تقديرها ، حيث يعتمد التقدير على عوامل يصعب السيطرة عليها ، مثل النفقات الاستثمارية، أما تقديرات الإيرادات العامة بالرغم من أنها تتوقف على القوانين الضريبية، غير أنها تتأثر بالنشاط الاقتصادي للفترة اللاحقة، لهذا عند تقدير كل من الإيرادات والنفقات العامة لا بد من وضع تقديرات للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتوقع أن يكون خلال نفس الفترة<sup>1</sup>.

### 2) خاصية الإجازة (الترخيص):

تختص السلطة التشريعية باعتماد الميزانية، أي الموافقة على توقعات الحكومة للنفقات والإيرادات، فلا تستطيع الحكومة أن تقوم بتنفيذ الميزانية، إلا إذا تم ترخيصها من قبل السلطة التشريعية ، وعلى هذا فإن الحكومة هي التي تقوم بإجراء التوقعات، أما البرلمان فهو الذي يختص بإجازة هذه التوقعات .

### 3) الميزانية وثيقة محاسبية:

ونقصد بذلك أن الميزانية تخضع للنشاطات المحاسبية العمومية، وما يفرضه نظامها على كل المؤسسات ذات الطابع الإداري (غير الربحي).

<sup>1</sup> حسن مصطفى الحسين المالية العامة والتشريع الضريبي، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة عنابة، 1975، ص 67.

وبالتالي تعتمد مسك محاسبتها على تقسيم الميزانية إلى جانبين: الأول خاص بالنفقات والثاني بالإيرادات، وكل جانب مقسم إلى أبواب، وكل باب مقسم إلى فصول، وكل فصل مقسم إلى مواد وكل مادة إلى فقرات.

#### 4) وثيقة تساعد على اتخاذ القرار:

نظرا لطبيعة ومميزات المعلومات التي تتضمنها الميزانية، والتي تسمح بالتعبير عن كل الإمكانيات المتاحة بطريقة مبسطة معبرة وسهلة التحليل، فإن مسؤولي المؤسسات يعتمدون في اتخاذ قراراتهم بصفة أساسية على معطيات الميزانية.

#### 5) الميزانية وثيقة سياسية:

تعتبر الميزانية المرآة العاكسة لسياسة الدولة، فهي تعتبر أداة هامة لتنفيذ اختياراتها، ويجد الاختيار السياسي للدولة مجاله الخصب في وثيقة الميزانية، لذلك تترك عادة مهلة قانونية للحكومة قبل عرض مشروع الميزانية، حتى تتمكن من ترجمة اختياراتها السياسية في صورة أحكام مالية. كما أن اعتماد المجالس النيابية للميزانية من شأنه زيادة الثقة بمالية الدولة، بالنظر إلى ما يؤدي.

#### المطلب الثالث: مبادئ الأساسية لإعداد الميزانية العامة.

##### 1) مبدأ سنوية الميزانية:

##### أولاً: المفهوم التقليدي

يعني مبدأ سنوية الميزانية أن يتم التوقيع والترخيص لإيرادات ونفقات الدولة بصفة دورية ومنظمة كل عام. وتسمى هذه الفترة بالنسبة المالية، التي يتم حسابها بطريقة التسيير.

##### ثانياً: المفهوم الحديث

كما يعني مبدأ سنوية الميزانية أيضا: «أن تقرر الميزانية باعتماد سنوي من السلطة التشريعية، ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة، فالاعتبارات السياسية تكمن في ضمان دوام رقابة السلطة التنفيذية التي تجدد نفسها مضطرة للرجوع إليها، والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام. أما الاعتبارات المالية فتتمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارسها خلالها أغلب الأنشطة الاقتصادية. وضمن تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها بصفة خاصة على أساس اتجاهاتها في الماضي القريب "السنة المالية المنتهية"»<sup>1</sup>.

##### 2) مبدأ وحدة الميزانية:

يقصد بهذا المبدأ ضرورة أن يتم إعداد الميزانية العامة للدولة كوحدة واحدة متكاملة، تتضمن كافة الإيرادات والنفقات المقدره لمختلف الوحدات الحكومية، ومعنى آخر يتعين أن تضمن مشروع الموازنة كافة نفقات وإيرادات الدولة

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، اقتصاديات مالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 392.

المقدرة تفصيلياً في وثيقة واحدة<sup>1</sup>. ولا يتنافى مع مبدأ الوحدة عرض الميزانية في بيانات متعددة ، بشرط أن تكون هذه البيانات مترابطة مع بعضها البعض ، وتكون في مجموعها موازنة واحدة، وتشمل الميزانية العامة على التقديرات وإيرادات ونفقات الدولة بجميع وحداتها الإدارية خلال السنة المالية<sup>2</sup>.

### 3) مبدأ عمومية الميزانية:

يعني هذا المبدأ أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقاصة بين الاثنين، وهذا المبدأ يكمل مبدأ وحدة الميزانية، يمثل المضمون الداخلي لوحدة الموازنة الذي بدوره يمثل الإطار الخارجي للميزانية، ورغم ما يحققه مبدأ عمومية الميزانية إلا أنه تعرض لنقد كبير من جانب البعض، يمكن إيجازه في النقاط التالية:

- من شأن هذا المبدأ إضعاف الحافز لدى القائمين بإدارة المرفق العام على ضغط نفقاتهم ، أو زيادة إيراداتهم باستخدام أساليب الإدارة الحديثة، خاصة وأن أي فائض يحققه سيذهب إلى الميزانية العامة للدولة وأن يوجه لكافة العاملين به وتحسين ظروف عملهم؛
- هذا المبدأ لا يشجع على استخدام الأساليب التجارية في إدارة المرفق العام؛
- هذا المبدأ من شأنه التأثير على مرونة العمل الحكومي وحسن أدائه<sup>3</sup>.

### 4) مبدأ عدم التخصيص:

تجدر الإشارة هنا إلى تختص بالواردات فقط من دون النفقات، لأن إجازة السلطة المشروعة للإيرادات بصورة إجمالية، ومن دون تخصيص لاستخداماتها تختلف عن إجازتها للنفقات ، إذ تتم هذه الأخيرة بطريقة تفضيلية يبين فيها مبالغ محددة لكل وجه من أوجه الإنفاق<sup>4</sup>.

### 5) مبدأ توازن الموازنة:

وفقاً لمضمون هذا المبدأ فإن نفقات الدولة يتعين أن تتعادل تماماً مع إيراداتها العادية خلال السنة دون زيادة أو نقصان<sup>5</sup>. أي أن هذه القاعدة تقضي ألا يتم تحديد إيرادات معينة، بل نجمع كافة الإيرادات في جانب واحد يقابلها في الجانب الآخر قائمة بالنفقات ، تدرج فيها كافة المصروفات المتعلقة بالسنة المالية ، تخصيص الإيرادات ، معاينة لجهة

<sup>1</sup> محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص56.

<sup>2</sup> محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيقية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص162.

<sup>3</sup> زويير غماز، (مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة) مطبوعات موجهة للطلبة سنة ثانية علوم اقتصادية، جامعة محمد شريف مساعدي ، سوق اهراس، 2016/2017، ص107، 108.

<sup>4</sup> فوزي عطاوي، المالية العامة نظم العربية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص331.

<sup>5</sup> محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص170.

معينة يؤدي ما إلى زيادة الأموال المتوفرة لديها، وقد يزيد عن احتياجاتها، مما يؤدي إلى الإسراف والتبذير، وإما يؤدي إلى قصور الأموال لديها، مما يعرقل أداءها لعملها على الوجه المطلوب<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: أهمية وأهداف ومراحل إعداد الميزانية العامة للدولة

تكمن الميزانية العامة في كونها وثيقة معتمدة من طرف الدولة، حيث لها أهمية سياسية اقتصادية واجتماعية، كما أن الدولة تهدف من خلال الميزانية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية... الخ.

#### المطلب الأول: أهمية الميزانية العامة

##### 1) الأهمية السياسية:

اعتماد الميزانية من قبل البرلمان يعني مناقشة البرنامج السياسي للحكومة، وإن احتياج السلطة التنفيذية لمصادقة البرلمان يعني تمتع الشعب بحرياته الدستورية وحقوقه الديمقراطية، كما أن الميزانية بما تتضمنه من مؤشرات انفاقية وموارد مالية فهي تكشف على السياسة العامة للدولة اتجاه المجتمع.

ويستطيع البرلمان أثناء مناقشة الميزانية فرض رقابة على أعمال السلطة التنفيذية، كذلك يستطيع عن طريق رفض اعتماد معين في مشروع الحكومة، إجبارها على العدول عن سياسة اقتصادية واجتماعية معينة، أو حملها على تنفيذ برنامج معين.

##### 2) الأهمية الاقتصادية:

للميزانية العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك عن طريق استخدام السياسة الانفاقية الإيرادية، ففي حالة الكساد تتدخل لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب لرفع القوة الشرائية لدى الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص، بالإضافة إلى الطلب الحكومي، وبذلك يخرج الاقتصاد من أزمته ويدخل الانتعاش الاقتصادي مرحلته.

أما في حالة التضخم وعندما يكون الطلب أكثر من العرض تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسب الضرائب بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق، فيقل الطلب بشقيه الخاص والعام، مما يؤدي إلى تخفيض الارتفاع في الأسعار.

كما تعكس الميزانية العامة فلسفة النظام، وذلك من خلال نفقاتها وإيراداتها، فالتوسع في نفقات القطاع العام يشير إلى توسع دور الدولة في الاقتصاد، إن ازدياد نسبة مساهمة هذا القطاع في الإيرادات العامة يعكس توجه الدولة إلى توسيع سياسة الاقتصاد الموجه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص146.

<sup>2</sup> محمد طاقة وهدى العزاوي. "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة، مصر، 2007، ص117.

أما إذا كان دور الدولة في الاقتصاد محدد أو نسبة مساهمة الضرائب كبيرة في الإيرادات العامة، فهذا يشير إلى أهمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتوجه الدولة نحو سياسة اقتصاد السوق.

### 3) الأهمية الاجتماعية:

تتعلق أهمية الميزانية الاجتماعية بمفاهيم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات والرّخاء الاجتماعي، حيث تعكس الأهداف التي تصنعها وتنقدها الحكومة في مجال الرّخاء الاجتماعي مدى اهتمامها في الارتقاء بالخدمات التعليمية، وتقديم التعليم المجاني في مختلف مراحله ، وتطور الخدمات الصحية ومدّ شبكات الماء ، وإيصال الكهرباء... وغيرها من الخدمات في مجال إعادة توزيع الدخل القومي من حيث معرفة السياسة الضريبية ، فيما إذا كانت الحكومة تسعى لتقليل الفوارق بين الدّخول للأفراد، وذلك من خلال الضرائب التصاعديّة وتحقيق العدالة الاجتماعية<sup>1</sup>. تمر الميزانية بعدة مراحل من أهمها: مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية.

### 4) الأهمية المحاسبية:

تبدو أهمية الميزانية الناحية المحاسبية واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمسائها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريق ومدّة اعتماد الميزانية.

كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للميزانية العامة، والذي يتضمن الإيرادات المصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للميزانية العامة في مراحلها المتعددة لاسيما أنها تساعد على إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الميزانية.

### المطلب الثاني: أهداف الميزانية العامة

#### 1) الأهداف المالية:

هذا المفهوم سائد في الدولة الحارسة من خلال التأكيد على الاقتصاد في النفقات العامة من أجل تخفيف العبء الضريبي على المجتمع، حيث أنّ الميزانية هي الأداة التي تعكس المركز المالي للدولة ، وكان الهدف من جباية الإيرادات وإنفاقها ماليًا، وهو الهدف الوحيد للميزانية العامة للدولة.

<sup>1</sup> محمد طاقة وهدى العزاوي. "مرجع سبق ذكره"، ص172.

## 2) الأهداف الاقتصادية:

بعد الاتساع الذي حصل في نطاق دور الدولة، تحمّلت المالية العامة عبء تحقيق الأهداف الاقتصادية كإعادة تخفيض الموارد الاقتصادية والاستقرار والنمو الاقتصادي، ففي حالة الفائض يتم سحب بعض من القوة الشرائية وتخفيض الطلب الكلي، وذلك من أجل التقليل من أضرار التضخم<sup>1</sup>.

## 3) الأهداف الاجتماعية:

يتم تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال الميزانية العامة، ففي حالة الحصول على الإيرادات من الضرائب المباشرة التصاعدية التي يتحمّل عبئها ذوي الدخل الكبير، واستخدامها في تغطية بعض أنواع النفقات العامة التي يستفيد منها ذوو الدخل الصغير، كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي، وإعانات السكن والتعليم المجاني والخدمات الصحية وغيرها، فإنّ هذا يعود إلى إعادة توزيع الدخل الوطني.

## 4) الأهداف التخطيطية:

يمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية:

تحديد احتياجات إنفاق وحدات الجهاز الحكومي من خلال الفترة القادمة؛

تحديد الموارد ومصادر التمويل الأخرى؛

التنسيق بين وحدات الجهاز الحكومي؛

التنسيق بين الميزانية كبرنامج سنوي وبين خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

وضع البرنامج الزمني للتنفيذ.

## 5) الأهداف الرقابية:

تهدف الميزانية إلى:

تحقيق رقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ من خلال قياس الأداء الفعلي ومتابعة البرامج والأنشطة الحكومية؛

التحقّق من الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية منها والإدارية؛

الرقابة على أصول وممتلكات الوحدة والمحافظة عليها للمعاونة في تخفيض وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.

## 6) الأهداف السلوكية:

تهدف الميزانية إلى التأثير في سلوك واتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة، وذلك من خلال:

- التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار؛

<sup>1</sup> علي خليل وسليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

- زيادة الثقة التبادلية بين الرؤساء والمرؤوسين؛
- زيادة الاتصال بين المسؤولين الإدارية المختلفة؛
- توفير أساس عادل للتواب والعقاب؛
- تخفيض التغذية الخلفية بما يمكن الرؤساء من التعرف على حقيقة ما يجري في أماكن العمل ، وإدراك حقيقة شعور العاملين وإحساسهم<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مراحل إعداد الميزانية للدول

#### أولاً: مرحلة إعداد الميزانية العامة

يعتبر إعداد الميزانية العامة أحد وظائف السلطة التنفيذية، فالحكومة عادة هي المخولة بإجراء الدراسات المتعلقة بتحديد الرسائل الضرورية من أجل إشباع الحاجات العامة ، وتحضير الميزانية العامة وتحضير الميزانية على ضوءها، فجزت التقاليد في أغلب الدول أن يتم إعداد الميزانية من قبل السلطة التنفيذية ، لأنها هي المسؤولة عن جباية الإيرادات العامة وهي التي تسهر على توزيع الاعتمادات المالية على مختلف الهيئات العامة من أجل إنفاقها، فتقوم وزارة المالية بإرسال تعميم لكل الوزارات، الهيئات العامة من أجل وضع تقديرات للاعتمادات المالية التي تحتاجها، فتقوم هذه الوزارات بنفس الخطوة مع كل الإدارات التابعة لها، فمرحلة إعداد الميزانية العامة للدولة تبدأ عادة على مستوى أصغر الوحدات الحكومية، حيث ترسل كل وحدة تقديراتها إلى الوزارة التابعة لها ، وتقوم كل وزارة بدراسة هذه التقديرات . وبعد الدراسة تقوم بوضع التقديرات النهائية، وتقوم بإرسالها لوزارة المالية، ومن هنا يأتي الدور الحقيقي لوزارة المالية ، حيث تقوم بدراسة ومراجعة هذه التقديرات وتعديلها لتنماشى مع سياسة الميزانية للدولة والموارد المالية لها، فالخطة الاقتصادية والائتمانية للدولة وحجم إيراداتها من أهم الركائز الأساسية في إعداد الميزانية العامة للدولة.

فلاحظ أن وزارة المالية ممثلة في وزيرها تقوم بدور فعال في إعداد الميزانية في كل المستويات، فيقوم بجمع مشاريع ميزانية النفقات لكل الوزارات، وينفرد بإعداد التقديرات المتعلقة بالإيرادات لأن الوزارة المالية هي المسؤولة عن جباية الضرائب والرسوم ومختلف الإيرادات الأخرى، ومن جانب آخر، فوزير المالية يتولى مسؤولية وضع المشروع النهائي للميزانية العامة وقيامه بالميزانية بين النفقات والإيرادات.

وما تجدر إليه الإشارة أن عملية التقدير تختلف من دوة إلى الأخرى، فمثلا في جانب الإيرادات تختلف طريقة التقدير باختلاف أنواع الإيرادات التي تعتمد عليه هذه الدولة، وهناك عدة طرق في عملية التقدير مثل طريقة حسابات السنة قبل الأخيرة وطريقة الزيادات السنوية، وطريقة التقدير المباشر ، وهذه الطريقة التي تعتمد عليها معظم الدول، فهي تترك الحرية للقائمين على إعداد الميزانية، أما فيما يخص تقدير جانب النفقات العامة، فلا يوجد هناك قواعد خاصة لتقدير

<sup>1</sup> علي خليل وسليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 309.

النفقات، ويرجع حسن التقدير ودقتها إلى القدرة الفنية ونزاهة القائمين على عملية التقدير، فعملية تقدير النفقات ثابتة يمكن أن تكون دقيقة لطبيعة هذه النفقات، لأنها لا تتغير من سنة لأخرى، فتقديرها يتم فقط من خلال مراجعة جداول الموظفين وكل العاملين والمتقاعدين، أما النفقات المتقلبة أو المتغيرة كنفقات المشاريع العامة والنفقات العسكرية والنفقات الأخرى، فلا يمكن تقديرها بشكل دقيق ولا يستند تقديرها إلى أساس ثابت، فهي مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية، ويمكن الاستعانة بالأرقام الفعلية للسنوات الأخيرة أو مجموعة من السنوات من أجل معرفة الاتجاهات العامة لهذا النوع من النفقات العامة<sup>1</sup>.

### ثانياً: مرحلة الاعتماد

يعتبر اعتماد الميزانية العامة من أهم المراحل الأساسية التي تمر بها دورة الميزانية العامة، فتتفرّد السلطة البرلمان التشريعية بحق اعتماد الميزانية العامة للدولة، واعتماد البرلمان لهذا المشروع شرط ضروري لا يمكن تجاوزه من أجل تنفيذه، وتعتمد هذه القاعدة على مبدأ يركز عليه علماء السياسة الميزانية، وهو مبدأ أسبقية الاعتماد على التنفيذ، فعرض الميزانية العامة أمام البرلمان يدل على وضع السياسة العامة للدولة بجميع نواحيها أمام ممثلي الشعب، فالحكومة لا يمكن لها أن تقوم بأي عمل ذو طابع مالي دون إجازة، يقوم بإصدارها البرلمان، فعندما يستلم البرلمان مشروع الميزانية، تقوم لجنة مختصة بدراسة هذا القانون، وتعرف بلجنة المالية، حيث يعهد لها دراسة مشروع الميزانية بدقة، وتمنح اللجنة صلاحيات واسعة لكي تطلب ما تريد من بيانات ومعلومات حول قانون المالية من دراسة ومناقشة هذا المشروع، وعندما تنتهي هذه اللجنة من دراسة هذا المشروع تقدم اللجنة تقريرها للبرلمان، بعقد اجتماع من أجل مناقشة التقرير ودراسة مشروع الميزانية حتى يستنتج اتجاهات العمل الحكومي، وبعد الدراسة يمكن للبرلمان أن يوافق أو يرفض، ويمكن له أن يقوم بتعديلات لتقدير الميزانية العامة، فيعتبر حق السلطة التشريعية في إجراء تعديلات على مشروع الميزانية أمرًا عاديًا، فما دامت هي السلطة الرقابية فيحق لها إعطاء وإبداء ملاحظاتها على كل أبواب مشروع الميزانية، كما يحق لها تعديل الاعتمادات المقدرة بالزيادة أو بالنقصان، وفي حالة موافقة البرلمان على مشروع الميزانية بالاقتراع، يتم إصدار قانون يسمى بقانون الميزانية العامة، يحدد هذا القانون المبلغ الإجمالي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة، ويتم إرفاقه بجدولين يشمل أحدهما تفصيل الإيرادات العامة، ويشمل الجدول الآخر تفصيل النفقات العامة.

### ثالثاً: مرحلة تنفيذ الميزانية العامة

عندما يتم اعتماد مشروع قانون المالية من قبل السلطة التشريعية، يتم إقرارها ونشرها قبل أن تصبح صالحة للتنفيذ، وتنفيذ الميزانية العامة معناه تطبيق تلك الإجراءات المتعلقة بمباشرة تحصيل الإيرادات العامة، وصرف النفقات

<sup>1</sup> محمد حسن دويدا، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع، منشورات الحلبي، بيروت، 2001، ص 511.

العامة التي أدرجت في ميزانية العامة للدولة، فيمكن للواردات والهيئات المختلفة القيام بالبرامج والمشاريع وتسيير الخدمات التي اعتمدها السلطة التشريعية، مراعية في ذلك ارتفاع الكفاءة الفنية للتنفيذ، وانخفاض التكاليف. أما فيما يخص تحصيل الإيرادات العامة، فتتولى الواردات والهيئات العامة الأجهزة الحكومية المختلفة تحصيل الإيرادات العامة، فيتطلب تحصيل كل إيراد تنفيذ عمليتين، الأولى تتولى الجانب النظري الإداري، وهو التحقق من قيام الحق لمصلحة الدولة معرفة مقداره، أما الثانية فهي جباية وتحصيل المبالغ المحقة، أما فيما يخص تنفيذ النفقات العامة، فلا يعني مجرد فاتح الاعتماد في ميزانية العامة تنفيذها، فعملية التنفيذ مقيّدة بقواعد ترمي وتهدف قلة الأموال العمومية استناد القوانين والأنظمة في الأهداف المراد تحقيقها، دون أن يشويها أي تلاعب وتبديد للأموال العمومية، ومن هنا نلاحظ أن تنفيذ الميزانية العامة تحكمه اعتبارات سياسية ومالية وإدارية، فالاعتبارات السياسية أساسها احترام امتيازات البرلمان في المجال المالي، أما الاعتبار الإداري فأساسه إدارة جيدة للمرافق العمومية<sup>1</sup>.

#### رابعاً: مرحلة المراجعة والرقابة

تواكب الرقابة المالية على الميزانية جميع مراحلها من مرحلة الإعداد والتنفيذ للتأكد من سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة، اتفاقاً وإيراداً وفق ما قرره قانون الميزانية العامة<sup>2</sup>.

ويمكن تقسيم أوجه الرقابة إلى في مجال تنفيذ الميزانية على النحو التالي:

#### 1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة:

أ) **الرقابة الداخلية:** هي الرقابة التي تتم في داخل السلطة التنفيذية نفسها، لذلك تسمى بالرقابة الذاتية أو الرقابة الإدارية؛

ب) **الرقابة الخارجية:** هي التي تتم من قبل هيئات مستقلة، وغير خاضعة للسلطة التنفيذية، وتقسم بدورها إلى:

– **الرقابة التشريعية:** تتولاها السلطة التشريعية بما لها من سلطة مطلقة في الرقابة المالية عن طريق تكليف لجنة

مختصة ممن تتوفر فيهم المعرفة والخبرة بشؤون المالية العامة؛

– **الرقابة القضائية:** عند حدوث المخالفات، حيث تتولى الهيئة القضائية فحص الحسابات واكتشاف المخالفات المالية.

#### 2) من حيث التوقيت:

أ) **رقابة سابقة:** حيث تتم عمليات المراجعة والرقابة من قبل الصرف، ولا يجوز لأي وحدة تقنية الارتباط بالتزام

أو دفع أي مبلغ قبل الحصول على موافقة الجهة المختصة بالرقابة؛

<sup>1</sup> محمد طاقة، هدايا العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 155.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 197، 198.

لا يمكن أن يتحقق نجاح هذه الرقابة على الوجه الأكمل إلا إذا توفرت له مقومات نجاحه، ومن أهمها كفاءة نظم الرقابة، ومن إيجابيات الرقابة قبل الصرف، أنها تحول وقوع المخالفات المالية، بالإضافة إلأنها تدعم مكانة الأمر بالصرف على نحو يح من مسؤوليته تجاه أي سلطة تتولى مناقشته.

ومن عيوب هذا الأسلوب يصعب مراجعة العملية المالية في مجموعها، خاصة بالنسبة للارتباطات الكبيرة والمشروعات الإنشائية.

(ب) **رقابة لاحقة:** تبدأ بعد انتهاء السنة المالية، وقفل الحسابات واستخراج الحساب الختامي للدولة، وتتخذ الرقابة اللاحقة أشكالاً متعددة قد تقتصر على المراجعة الحسابية والمستدينة، وقد تمتد لتشمل كفاءة الوحدة الإدارية في استخدام الأموال العامة، وتتم هذه الرقابة عن طريق هيئة خارجية مستقلة عن السلطة التنفيذية. هذا الأسلوب يسهل مراجعة جميع أجزاء العملية الوحدة ودراستها، إلا أنه من سلبياته أنه لا يمكن اكتشاف المخلفات المالية إلا بعد إنفاق الأموال.

### 3) من حيث النوعية:

(أ) **الرقابة الحسابية:** التي تقتصر على مراجعة الدفاتر الحسابية ومستندات الصرف والتحصيل، وتشمل مدى تطابق الصرف للاعتمادات الممنوحة، كذلك بالنسبة للإيرادات العامة التي فرضها القانون، والتي تم ربطها وتحصيلها وإيداع أموالها بخزينة الدولة.

تعمل الرقابة الحسابية على كشف الأخطاء الفنية والغش والتزوير، وعلى التأكد من النظام المحاسبي المتبع والمعمول به وتقديم الاقتراحات إلى الهيئة العامة للرقابة؛

(ب) **الرقابة التقييمية:** تهدف إلى تقييم النشاط الحكومي ومدى تحقيق أهداف الميزانية، وبالتالي مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك تعمل على كشف عن مدى كفاءة الوحدات الإدارية وصنع المقترحات المناسبة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمود الحسين الوادي، تنظي الإدارة المالية، دار صفاء النشر والتوزيع، عمان، 2010، ص30.

## خلاصة الفصل الأول:

الميزانية العامة للدولة هي الوثيقة التي تعتمد عليها الدولة لدراسة برامجها ومشاريعها العامة، حيث تجتمع كل من إيراداتها ونفقاتها العامة في وثيقة واحدة ولمدة زمنية لا تتعدى السنة، تحكمها مجموعة من المبادئ تتلخص في مبدأ عمومية السنوية ومبدأ الوحدة مبدأ الشمولية، ومبدأ عدم التخصيص، كما تتطلب الميزانية العامة للدولة مجموعة من المراحل لإنجازها، بداية من إعدادها من السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة المالية، واعتمادها وإجارتها من قبل السلطة التشريعية إلى وصولها إلى مرحلة التنفيذ والرقابة. والجزائر كباقي الدول لها ميزانية خاصة تسيير عليها وتتبعها، وقد تحتوي هذه الميزانية على مختلف إيرادات والنفقات الدولة الجزائرية وفقا لما هو منصوص عليه في القانون المالية، وهذا ما نوضحه في الفصل الثاني.

## الفصل الثاني:

دراسة تقييمية للميزانية العامة للدولة  
الجزائرية

## تمهيد الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل سنتناول دراسة تحليلية حول الميزانية العامة للجزائر، نتطرق من خلالها إلى تحليل الإيرادات العامة والنفقات العامة، والعجز في الميزانية العامة، وذلك من خلال مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار التنظيمي للميزانية العامة في الجزائر، أما المبحث الثاني فتمت فيه دراسة تطور الميزانية العامة في الجزائر.

## المبحث الأول: الإطار التنظيمي للميزانية العامة في الجزائر

نقصد بالإطار التنظيمي للميزانية كافة القواعد والترتيبات المتعلقة بها، بما في ذلك القواعد والنصوص القانونية التي تحكمها، إضافة إلى مختلف التصنيفات والتبويبات المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة، وطريقة تقديم الميزانية والوثائق التي تعرضها.

## المطلب الأول: الإطار التشريعي للميزانية العامة للدولة في الجزائر

تمر الدولة الجزائرية بمراحل مختلفة، ذات طابع تشريعي، وآثارها على النظام المالي عموما والميزانية العامة خصوصا، فقد ساد النظام المالي الإسلامي فترة طويلة من الزمن، ثم تأثر بالوجود العثماني على أرض الجزائر، وبالاستعمار الفرنسي من بعده، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن النظام المالي للجزائر المستقلة بقي لفترة طويلة مستمدا ومستوحى من النظام المالي الفرنسي بحكم الاحتلال الفرنسي للجزائر.

وفي هذا الصدد لا بأس من ذكر بعض القواعد القانونية التي شكلت الإطار التشريعي للنظام المالي الميزانية الممتد حتى فترة ما بعد الاستقلال<sup>1</sup>:

- مرسوم 31 ماي 1892 المتضمن تنظيم المحاسبة العمومية.
  - مرسوم رقم 50-1413 المؤرخ في 13 نوفمبر 1950 والمتعلق بالنظام المالي للجزائر.
  - قانون رقم 785-59 المؤرخ في 02 جويلية 1959 المتعلق بأحكام مالية تخص الجزائر.
- وبعد الاستقلال استمر العمل بمعظم تلك النصوص التشريعية والتنظيمية، والتي كانت تنظم الميزانية العامة في الجزائر، وبداية من السنوات الأولى للاستقلال صدرت مجموعة معتبرة من النصوص التنظيمية التي عوضت النصوص الفرنسية المطبقة في مختلف جوانب المحاسبة العمومية، ولعل أهمها هو مرسوم 65-259 المؤرخ في: 14 أكتوبر 1965 المحدد للالتزامات ومسؤوليات المحاسبين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة 2011)، ص 48.

<sup>2</sup> Denednyahia. (La pratique du Système Budgétaire de L'état en Algérie . OPU. 2002, P61.

**1) قانون المالية الأساسي:**

يعتبر القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية الركيزة الأساسية والأول الذي يعطي التوجيهات ويحدد الأحكام التي من خلالها يتم إعداد القوانين المالية السنوية، كما يعرف كذلك بالقانون العضوي لقوانين المالية، حيث يضم هذا القانون<sup>1</sup>:

أ) الباب الأول: الأحكام العامة التي تعرف قوانين المالية وأنواعها وهيكلتها.

ب) الباب الثاني: تطرق للميزانية العامة وأنواعها وهيكلتها.

ج) الباب الثالث: تطرق لأنواع أخرى من الميزانية وعلاقتها بالميزانية العامة.

د) الباب الرابع: تناول العمليات الخاصة بالخزينة وكيفية تنظيمها.

هـ) الباب الخامس: تطرق لقوانين المالية انطلاقا من تحضيرات ثم التصويت عليها حتى تنفيذها.

و) الباب السادس: خصص لقانون ضبط الميزانية.

ز) الباب السابع: تناول أحكاما مختلفة.

وقد عدل في 1988 بالقانون رقم 88-05 المؤرخ في: 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم لقانون 84-17، وفي

1989 بالقانون رقم 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المعدل والمتمم لقانون 84-17.

**2) قانون المحاسبة العمومية:**

يعتبر القانون 90-12 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية والمراسيم التنفيذية الخاصة بتطبيقه

المصدر الأساسي للقواعد القانونية للمحاسبة العمومية في الجزائر، والذي يسمى قانون المحاسبة العمومية.

يحدد هذا القانون الأحكام العامة للتنفيذ المطبقة على الميزانية العامة والعمليات المالية العمومية التي تشمل

الإيرادات العامة والنفقات العامة، وكذا عمليات الخزينة، كما يحدد هذا القانون التزامات الأمرين بالصرف والمحاسبين

العموميين وكذا مسؤولياتهم، وتتمثل مراسمه فيما يلي<sup>2</sup>:

أ) المرسوم التنفيذي رقم 91-311 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 والمتعلق بتعيين واعتماد المحاسبين العموميين.

ب) المرسوم التنفيذي رقم 91-312 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 والمحدد لشروط الأخذ بمسؤولية المحاسبين

العموميين.

ج) المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 والمحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون

بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفية محتواها.

<sup>1</sup> القانون رقم 84-17، الممضي في 07 جويلية 1984، الجريدة الرسمية عدد 28، المؤرخة في 10 جويلية 1984، الصفحة 1040، المتعلق بقوانين المالية.

<sup>2</sup> مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص 50.

(د) المرسوم التنفيذي رقم 91-314 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 والمتعلق بإجراء تسخير الأمرين بالصرف للمحاسبين العموميين.

المطلب الثاني: تبويب النفقات والإيرادات العامة للميزانية في الجزائر

تعريف النفقات العامة:

يقصد بالنفقة العامة أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة ، ويتوافر في هذا التعريف ثلاثة شروط هي:

### 1) الصورة النقدية للنفقة العامة:

تم النفقات العامة في العصر الحديث في صورة نقدية حتى يتسنى للدولة أو غيرها من الأشخاص العامة

بالإنفاق من أجل الحصول على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة، كما تنفق الدولة أحيانا بعض الأموال في شكل إعانات تقدمها لبعض الأفراد أو الشركات والهيئات.

ويختلف الوضع بالنسبة للعصور القديمة، حيث كانت الدولة تحصل على حاجاتها من السلع والخدمات عن طريق الإكراه، في صورة السخرة أو المصادرة أو الاستيلاء، فإذا أرادت مثلا شق طريق كانت تجبر الأهالي على العمل دون أن تدفع أجرا، كما كانت تلجأ إلى أسلوب المزايا العينية، مثل: السكن المجاني أو المواصلات المجانية أو المزايا الشرفية، مثل: الألقاب والأوسمة أو الإعفاء من التجنيد. وكلها مزايا كانت تقدمها الدولة لبعض القائمين على الخدمات العامة بدلا من دفع مرتبات نقدية لهم<sup>1</sup>.

### 2) صدور النفقة بواسطة جهة عامة:

استخدم الفكر المالي فكرتين أساسيتين للترقية بين النفقة العامة والنفقة الخاصة هما:

#### أ) الفكرة الوظيفية للنفقة العامة:

أصبحت الدولة تقوم ببعض الوظائف التي تتماثل وتتشابه مع تلك التي يقوم بها القطاع الخاص، كما تمنح الكثير من الدول بعض سلطاتها الآمرة لمشروعات خاصة أو مختلطة. ولذلك رأى بعض الاقتصاديين في إطار هذا التطور إلى أخذ بمعيار طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة، ويربط بين النفقة العامة وسلطة الأمر.

وطبقا لهذا المعيار فإن النفقات تعتبر من النفقات العامة فقط تلك التي تقوم بها الدولة أثناء مباشرتها لسلطتها

الآمرة، أما النفقات التي تقدمها الدولة في ظروف مماثلة لتلك التي ينفق فيها الأفراد ، فإنها تعتبر نفقات خاصة .مثل:

<sup>1</sup> خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016)، ص 69.

نفقات المشروعات التجارية والصناعية التي تمتلكها الدولة، كما تعتبر نفقات عامة تلك التي يقوم بها القطاع الخاص أو المختلط الذي فوضته الدولة بعض سلطاتها الآمرة.

### ب) الفكرة القانونية للنفقة العامة:

يقصد بهذه الفكرة أن طابع النفقة العام يرجع إلى الوضع القانوني للمنفق، فالنفقات العامة هي التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة، أي أشخاص القانون العام.

حيث أن طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تهدف إلى تحقيق المصلحة، ويعتمد في ذلك على سلطة الجبر، وهي بذلك تختلف عن طبيعة أشخاص القانون الخاص الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة، وتعتمد في ذلك على التعاقد.

### 3) إصدار النفقة لتحقيق منفعة عامة:

يجب أن يتم إصدار النفقة بغرض تحقيق منفعة عامة، أي إشباع حاجات عامة مثل: الأمن، القضاء، التعليم... الخ. ويختلف مفهوم المنفعة العامة كفكرة حديثة من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر.

ويرجع هذا الشرط إلى أن الغرض من وضع الأموال العامة تحت تصرف السلطات العامة هو إشباع الحاجات العامة، ومن ثم يجب ألا تستخدم النفقات العامة إلا لتحقيق منفعة عامة، مع مراعاة توزيع الأعباء المالية بالتساوي على كل الأفراد<sup>1</sup>.

### أولاً: تبويب النفقات

ويكون وفقاً لعدة معايير، نذكر منها ما يلي:

1) التبويب الإداري: تصنف النفقات العامة في الجزائر إدارياً حسب معيارين هما<sup>2</sup>:

أ) التبويب حسب الوزارات: يمثل التبويب حسب الوزارات قاعدة تبويب على أساسها ميزانية التسيير في الجزائر، حيث توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير؛

ب) التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: حيث تخصص الاعتمادات وتوزع حسب الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات بحسب طبيعتها أو أغراض استعمالها.

<sup>1</sup> خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 70-72.

<sup>2</sup> المادة 20 من القانون 84-17، مرجع سابق.

2) التبويب الوظيفي: رغم أن قانون المالية لا يقدم صورة عنه إلا أنه لا يعتبر مجهولا في الجزائر، وفي هذا الإطار تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربع مجموعات<sup>1</sup>.

أ) الخدمات العامة: بحث تضم الإدارة العامة، العدل الشرطة والدفاع؛

ب) الخدمات الاجتماعية والجماعية: وتضم التعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي والخدمات الجماعية؛

ج) الخدمات الاقتصادية: المتعلقة أساسا بالفلاحة، الصناعة، النقل وغيرها؛

د) النفقات غير القابلة للتخصيص: فائدة الدين العام، رد القروض، نفقات الشؤون الدينية وغيرها...

3) التبويب الاقتصادي: يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل، وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

أ) النفقات الجارية: أو نفقات التسيير، وهي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية المتكونة من: مصاريف صيانة البيانات الحكومية ومعدات المكاتب... الخ؛

ب) نفقات التحويلات: كإعانات الحكومية لبعض المشروعات الإنتاجية، ولذوي الدخل المحدود، كمساهمات الحكومة في التأمينات الاجتماعية والصحية لمساعدة أفراد الطبقة الوسطى من موظفين، وعمال مهنيين وكبار السن والمرضى؛

ج) الدين العام: يتضمن النفقات المخصصة للتكفل بأعباء الدين العام، بما فيه الدين الداخلي (لاقتراض الدولة) ودين خارجي؛

د) نفقات الاستثمار: تتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة، ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي... الخ).

4) التبويب المالي: يمكن أن تصنف النفقات أيضا من حيث طبيعتها المالية، وفي هذا الصدد نميز بين ثلاث

أنواع من التكاليف وهي:

أ) التكاليف أو النفقات النهائية: ويقصد بذلك أن صرف النفقة بدون مقابل أو رجوع لها مستقبلا، حيث أن الأغلبية العظمى لتكاليف الدولة لها طابع النفقات النهائية، خاصة ما يتعلق بميزانية التسيير؛

ب) التكاليف المؤقتة وعمليات الخزينة: تصنف العمليات المؤقتة لوحدها كونها تتميز بطابعها الزمني، أي أن لها مدة مؤقتة يلزم تأديتها خلالها، فهي إذا تمثل جزءا من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة، حيث تتبع لاحقا بعملية إيراد مناسبة لها، وتدخل ضمن هذه العمليات: العمليات المتعلقة بالخبزينة أو

<sup>1</sup> لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 36.

بالقطاع المصرفي، وبالنظر إلى الطبيعة المالية الخاصة بعمليات الخزينة ، فإنها تقيد خارج الميزانية العامة للدولة وتدرج في الحسابات الخاصة للخزينة؛

ج) التكاليف التقديرية أو الضمانات: بتعلق الأمر بعمليات إنفاق القروض ، وتتعهد الدولة القيام بها إذا تحققت بعض الظروف، وبالتالي إذا لم يتحقق الشرط لا تتحقق النفقة الفعلية، وأكبر مثال على ذلك هو التكاليف أو النفقات الافتراضية التي تنتج عن الضمانات التي تمنحها الدولة لبعض القروض لتسهيل إصدارها من طرف هيئة عمومية<sup>1</sup>.

ويمكننا توضيح هيكله النفقات بتفصيل أكثر من خلال الجدول التالي لسنة 2019:

جدول رقم (01): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات.

الوحدة: (بلاّف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
61.242.919	1.331.320	الصناعة
235.599.403	160.787.844	الفلاحة والري
72.755.609	55.793.219	دعم الخدمات المنتجة
635.781.484	485.491.071	النشاطات القاعدية الاقتصادية والإدارية
162.893.838	127.805.000	التربية والتكوين
146.552.448	70.673.722	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
423.428.891	99.685.110	دعم الحصول على سكن
600.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة
100.000.000	100.000.000	المخططات البلدية للتنمية
<b>2.438.254.592</b>	<b>1.901.567.286</b>	<b>المجموع الفرعي للاستثمار</b>
671.953.450	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)
362.473.900	700.095.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة
100.000.000	-	تسوية الديون المستحقة على الدولة
30.000.000	-	إعادة رسملة البنوك
<b>1.164.427.350</b>	<b>700.095.000</b>	<b>المجموع الفرعي لعمليات برأس المال</b>
<b>3.602.681.942</b>	<b>2.601.662.286</b>	<b>مجموع ميزانية التجهيز</b>

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 22 ربيع الثاني عام

1440 الموافق لـ 30 ديسمبر 2018، ص 30.

<sup>1</sup> مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص 52، 53.

ثانيا: تبويب الإيرادات

مفهوم الإيرادات العامة:

عموما تمثل الإيرادات العامة مختلف المداخل التي تتلقاها الدولة عبر مختلف وحداتها الاقتصادية وغير الاقتصادية في البلد، سواء كانت هذه المداخل مقابل خدمات تقدمها المصالح الحكومية أو اقتطاعات إلزامية يفرضها الدور الرقابي للدولة، أو مبالغ تطوعية تقدم للدولة من قبل الأفراد والهيئات الوطنية والدولية والحكومات الأجنبية.

ويكون وفقا للمعايير التالية:

### 1) التبويب القانوني للإيرادات العامة في الجزائر:

يتم التبويب القانوني للإيرادات العامة على أساس استخدام الجماعات العمومية للقوة العمومية من عدمها خلال آليات تحصيل الإيرادات العامة.

فيمكن للدولة والجماعات العمومية أن تتصرف كشخص طبيعي عند تحصيلها للإيرادات، وبذلك تتحصل الخزينة العمومية على الأموال بدون اللجوء إلى القوة العمومية، كما يمكن للجماعات العمومية تحصيل الإيرادات بتحريك سلطة القوة العمومية باللجوء إلى التدابير الآمرة والناهية التي تحتكرها.

وعلى هذا الأساس يتم تبويب الإيرادات العامة في الجزائر، والذي يوافق آليات قانونية بدون أي مدلول مالي أو اقتصادي محدد، هذه الإيرادات موزعة بصفة إجمالية حسب الطبيعة القانونية للضرائب، وحسب الإيرادات التي تحصلها.

### 2) التبويب المالي للإيرادات العامة في الجزائر:

يؤدي الاعتماد على وجهة نظر مالية إلى التمييز بين الأنواع التالية من الإيرادات العامة للدولة<sup>1</sup>:

أ) **الإيرادات العامة النهائية:** هي تلك الأموال التي تدخل خزينة الدولة بصفة نهائية، ولا تتبعها أي تكلفة، مما يجعلها خالية من أي التزام بالتعويض؛

ب) **الإيرادات العامة المؤقتة:** هي تلك الأموال ذات الطبيعة المؤقتة التي ينتج عنها تكاليف، وفي غالب الأحيان يتم ردها أو تعويضها إجباريا، ويطلق عليها أيضا موارد الخزينة.

### 3) التبويب الاقتصادي للإيرادات العامة في الدولة:

يرتبط التبويب الاقتصادي للإيرادات العامة بطبيعة الثروات التي تم الاقتطاع منها، وعلى هذا المعيار نجد:

أ) **تبويب الضرائب قبل إصلاحات سنة 1991:** تبويب الضرائب قبل إصلاحات 1991 كما يلي:

<sup>1</sup> مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص 50.

- **الضرائب على الدخل:** تشمل ضرائب المساهمات المباشرة، كالضريبة على المرتبات والأجور والضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية وغيرها، باستثناء الدفع الجزائي على الأجور؛
- **الضرائب على الثروة أو رأس المال:** تندرج تحت هذا النوع منتج التسجيل والطابع والضرائب على عمليات التضامن الوطني، وهذه الضرائب تؤثر على ثروة الأشخاص مباشرة عن طريق ضرائب التضامن الوطني، أو أثناء التحويلات بمناسبة الإجراءات الإجبارية للتسجيل والرسم؛
- **الضرائب على الاستهلاك:** تتكون من الحقوق الجمركية، الضرائب غير المباشرة، والرسم على رقم الأعمال.
- (ب) **تبويب الضرائب بعد إصلاحات سنة 1991:** جاء قانون المالية لسنة 1991 بإصلاحات جبائية تم على إثرها إعادة تبويب الضرائب كما يلي:
- **الضرائب المباشرة:** تشمل الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور والمرتبات والمعاشات وغيرها، والضريبة على الدخل الإجمالي (حالات أخرى)، والضريبة على أرباح الشركات وغيرها؛
- **التسجيل والطابع:** تعتبر ضرائب موضوعة على بعض العقود القانونية، وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية، فهي تمثل حقوق التسجيل والطابع.
- كما يمكن توضيح هيكله الإيرادات العامة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019.

الوحدة: (ب) الألف دج )

إيرادات الميزانية	المبالغ (بالآلاف دج)
	1. الموارد العادية
	1.1 الإيرادات الجبائية:
1.453.911.724,7	001-201 - حواصل الضرائب المباشرة .....
108.548.222,8	002-201 - حواصل التسجيل والطابع .....
1.120.087.480,5	003-201 - حواصل الضرائب على الأعمال .....
503.171.694,8	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتجات المستوردة) .....
10.000.000,0	004-201 - حواصل الضرائب غير المباشرة .....
348.870.663,0	005-201 - حواصل الجمارك .....
<b>0.3.041.418.091</b>	<b>المجموع الفرعي (1)</b>
	1 - 2 الإيرادات العادية
29.000.000,0	006-201 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة .....
123.000.000,0	007-201 - الحواصل المختلفة للميزانية .....
20.000,0	008-201 - الإيرادات النظامية .....
<b>152.020.000,0</b>	<b>المجموع الفرعي (2)</b>
	1 - 3 الإيرادات الأخرى:

الإيرادات الأخرى .....	600.000.000,0
المجموع الفرعي (3)	600.000.000,0
مجموع الموارد العادية	0.3.793.438.091
2 - الجباية البترولية: 011-201 - الجباية البترولية .....	3,2.714.469.557
المجموع العام للإيرادات	3.6.507.907.648

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 22 ربيع الثاني عام 1440 الموافق ل 30 ديسمبر 2018، ص 28.

### المطلب الثالث: وثائق الميزانية العامة في الجزائر

تتكون وثائق الميزانية العامة للدولة في الجزائر من قانون المالية الأولي أو التكميلي، والجداول الملحق، والمراسيم التوزيعية للاعتمادات، وملزمات الميزانية العامة، حيث يتضمن مشروع قانون المالية نص قانون المالية والجداول الملحق به، بينما تتضمن ملزمة الميزانية العامة مشروع المراسيم التوزيعية للاعتمادات. وتوجد بين هذه الوثائق علاقات وظيفية، حيث تحتاج الرخص الممنوحة في إطار قانون المالية أن تفصل وتوضح بواسطة الجداول التي تنشر كملاحق لقانون المالية. كما توضح المراسيم المجامع الكبرى للاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية.

### أولاً: تعريف قانون المالية<sup>1</sup>

اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه لقانون المالية على الأمر : 02-07-1959 (التشريع الفرنسي)، حيث جاء به أن قوانين المالية تحدد الطبيعة والمبالغ والتخصيصات لكل الموارد والأعباء العامة للدولة مع مراعاة التوازن الاقتصادي والمالي والذي تحده، وقد بقي هذا المفهوم سائداً إلى غاية صدور قانون 84-17، وقد جاءت بهذا القانون في المادة 6 منه: (إن الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية وهو القانون يحدد طبيعة وكمية المبالغ المخصصة لموارد وأعباء الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي. ويمكن القول أن قانون المالية هو عملية تقديرية ، لأنه يتضمن جداول حسابية ومقارنة بين الإيرادات المتوقعة والأعباء التي ستنفذ وطابعه التقديري، وهذا يضيف عليه الأوجه التالية:

أ) عمليات حسابية لجميع الموارد للسنة الجارية؛

ب) يعرض كعملية تحليلية لهذه الأعباء والإيرادات المفصلة وفقا لقانون الميزانية المخصصة؛

<sup>1</sup> يحيوي أحمد، إصلاح الميزانية العامة للدولة وآثاره على تسيير المؤسسات المالية ذات الطابع الإداري 1995-2009 (جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، 2012)، ص 44.

ج) عملية مقارنة ختامية تخلص إلى توازن نهائي بشكل مبدئي بين الإيرادات والأعباء.

ثانيا: الجداول الملحقة بقوانين المالية<sup>1</sup>

توضح وتفصل الرخص الممنوحة بواسطة قانون المالية عن طريق وثائق ، تتمثل في الجداول التي تنشر كملاحق لقانون المالية، والتي يشار إليها بدلالة الأحرف الأبجدية.

1) الجدول " أ " \*: الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة للسنة المعتمدة

يعتبر الجدول "أ" جدول تقديري لمختلف أصناف إيرادات الدولة للسنة المعتمدة، ويأتي في شكل مختصر لأن كل واحد من الحسابات الستة للإيرادات مفصل في حسابات فرعية، فقرات خطوط وخطوط فرعية... الخ . وتشكل هذه الحسابات المجموعة الثانية المسماة بعمليات الميزانية العامة في مدونة الخزينة.

2) الجدول "ب" \*: توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير حسب كل دائرة وزارية للسنة المعتمدة

هو جدول توزع من خلاله الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير من طرف قانون المالية للسنة المعتمدة، وهذا حسب الدوائر الوزارية طبقا لتشكيلة الحكومة، يصنف لها مصالح رئاسة الجمهورية ومصالح رئيس الحكومة المعتمدة كدوائر وزارية بالإضافة إلى التكاليف المشتركة.

3) الجدول "ج" \*: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني حسب القطاعات للسنة المعتمدة

هو عبارة عن جدول لرخص البرامج المسموح بها لاعتمادات ميزانية التجهيز أو الاستثمار ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني موزعة برأسمال بين مختلف القطاعات والعمليات التي تقوم بها الدولة.

4) جداول أخرى: تعتبر الثلاث جداول السابقة الذكر الأكثر أهمية على مستوى الميزانية، لكن توجد جداول

أخرى تلحق بقانون المالية، وتتمثل في:

أ) الجدول "د": يحدد هذا الجدول قائمة المنتجات الخاضعة للاقتطاع، والمعدلات المسبقة في الرسم التعويضي.

ب) الجدول "هـ": هو جدول الحدود القصوى لنفقات صندوق التعويض بالنسبة للمنتجات التي تتميز أسعارها بدعم من الدولة.

<sup>1</sup> لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 71.

\* انظر الملحق رقم: 1.

\*\* انظر الملحق رقم: 2.

\*\*\* انظر الملحق رقم: 3.

(ج) جدول خاص (شبه الجباية): تحدد الجداول الخاصة للهيئات المستفيدة المبلغ التقديري للإيرادات العامة شبه الجباية، وتعتبر بمثابة الرسوم شبه الجباية كل الحقوق والرسوم والإتاوة الواردة في الجدول الملحق بقانون المالية، والمحصلة لفائدة شخص اعتباري غير الدولة والولايات والبلديات. تحدد قوانين المالية بمختلف أنواعها ولواحقها، النفقات العامة الواجب تغطيتها ، وكذا التقديرات الخاصة بالإيرادات العامة، وتغطية هذه النفقات تتم من خلال توزيع الاعتمادات الخاصة بكل نفقة<sup>1</sup>.

### ثالثا: مراسيم توزيع الاعتمادات

يتم توزيع الاعتمادات المخصصة للنفقات الخاصة لكل وزارة عن طريق مراسيم تنفيذية ، أو مراسيم رئاسية لأن قانون المالية لا يعطي إلا الجماع الكبرى للاعتمادات المفتوحة للسنة المعينة، ونذكر من هذه المراسيم ما يلي<sup>2</sup>:

#### 1) المرسوم التنفيذي المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة:

توزع الاعتمادات من خلال جداول ملحقة بالمراسيم التنفيذية، المتضمنة توزيع الاعتمادات المخصصة لكل دائرة وزارية من ميزانية التسيير، بموجب قانون المالية الأولي أو التكميلي.

وتعرف كل المراسيم التنفيذية لتوزيع الاعتمادات المخصصة لمختلف الوزارات من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية صياغة موحدة، وتتمثل في: توزيع الاعتمادات المقدر مبلغها (...)، والمخصصة لوزير (الدائرة الوزارية) من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة (...). طبقا للجدول الملحق لهذا المرسوم.

يستثنى من الاعتمادات المخصصة تلك المتعلقة بوزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية ، حيث تتم بموجب مرسوم رئاسي وتنشر في الجريدة الرسمية، في حين يتم توزيع الاعتمادات المخصصة من ميزانية التسيير لكل الوزارات ولرئيس الحكومة بموجب مرسوم تنفيذي.

#### 2) المرسوم الرئاسي المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة:

يتم توزيع الاعتمادات المخصصة من ميزانية التسيير بموجب مرسوم رئاسي، من رئاسة الجمهورية، وزارة الدفاع الوطني، وكذا ميزانية التكاليف المشتركة، ولا تنشر في الجريدة الرسمية، وما ينشر منها لا يلحق بجدول لتوزيع الاعتمادات المخصصة، كما هو الحال بالنسبة لرئاسة الجمهورية.

<sup>1</sup> يحيوي أحمد، مرجع سابق، ص 46.

<sup>2</sup> عمارة جمال، مرجع سابق، ص 75، 76.

فمثلا يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لرئاسة الجمهورية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية، حيث نجد عبارة "طبقا للجدول الملحق بأصل هذا المرسوم"<sup>1</sup>.

المبحث الثاني: دراسة تطور الميزانية العامة في الجزائر

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة

جدول رقم (03): تطور نفقات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2009 – 2019

المبالغ: مليار دج

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة الإجمالية	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية
2009	31,1946	%16,54	2300,02	4246,33	%45,84
2010	86,1807	%59,53	2659,08	4466,94	%40,47
2011	363,1974	%27,66	3879,21	5853,57	%33,73
2012	54,2275	%50,67	4782,63	17,7085	%12,32
2013	6,1892	%58,68	4131,54	6024,13	%31,42
2014	44,2501	%24,64	4494,33	6995,77	%35,76
2015	32,3039	%30,60	4617	7656,33	%39,70
2016	93,2711	%62,84	4585,56	7297,49	%16,37
2017	45,2605	%22,64	4677,18	7282,63	%35,78
2018	32,4043	%14,53	4584,46	8627,78	%46,86
2019	68,3602	%57,90	47,4954	15,8557	%10,42

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة 1962 – 2011

2000-، Situation résumée des opérations du trésor SROT:Ministère des finances

2017

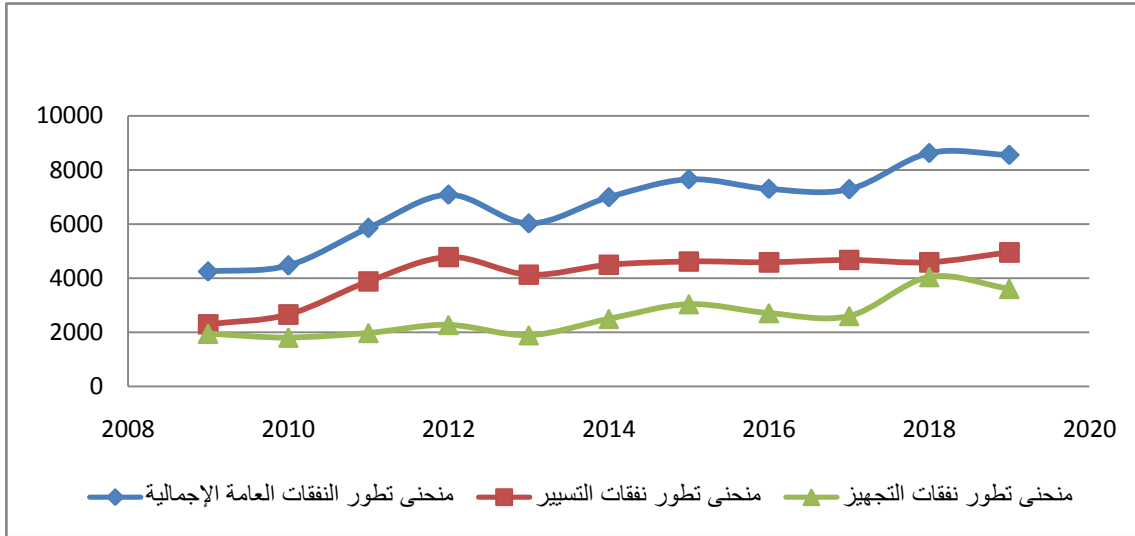
www.dgpp-mf.gov.dz

الجريدة الرسمية، العدد 79، ص 29 – 30 .

<sup>1</sup> المادة 01 من المرسوم الرئاسي رقم 01-165 الممضي في 19 جويلية 2001، الجريدة الرسمية عدد 39، المؤرخة في 22 جويلية 2001، ص 04، يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لرئاسة الجمهورية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2009 – 2019



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03)

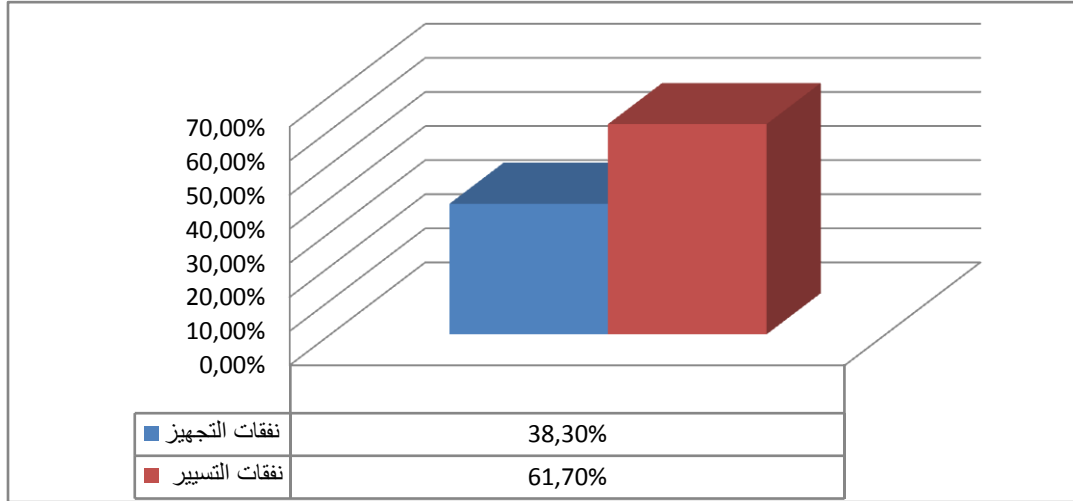
بالنظر إلى الجدول رقم (03) والشكل رقم (01) نلاحظ أن النفقات العامة بقيمتها المطلقة في تزايد مستمر ، غير أن هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة إلى أخرى ، فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تنخفض، وهذا راجع إلى السياسات المنتهجة من طرف الدولة والظروف الاقتصادية المحيطة بها، ففي سنة 2009 قدر إجمالي النفقات العامة بـ 33,4246 مليار دج إلى غاية سنة 2012، حيث قدرت النفقات العامة فيها بـ 2,7058 مليار دج يليها انخفاض سنة 2013 لتصل إلى 1,6024 مليار دج، ثم عاودت الارتفاع إلى غاية سنة 2018، حيث قدرت بـ 8,8627 مليار دج وبعدها انخفاض قدر بـ 70.63 مليار دج سنة 2019 حيث قدرت النفقات العامة فيها بـ 15,8557 مليار دج.

أما عندما ننظر إلى النفقات العامة من ناحية تقسيمها إلى نفقات التشغيل و نفقات التجهيز ، فإننا نلاحظ أن: نفقات التشغيل قد استحوذت على أكبر نسبة حيث بلغ متوسط نسبتها 61.70% كما بلغت أقصاها سنة 2013 بنسبة 68.58% وبلغت أدنى نسبة سنة 2018 والمقدرة بـ 45,31%. بالمقابل بلغ متوسط نفقات التجهيز نسبة 38.30% وهذا يعني أن هنالك اختلال هيكلي بينهما . ولكي تتجه السياسة الا فلاقية لاتهاها الصحيح لابد من خفض نفقات التشغيل وزيادة نفقات التجهيز ، وباعتبار نفقات التشغيل مكونة من الأجور والتحويلات الاجتماعية فإن عملية تخفيضها لا تكون بسهولة. أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد استمرت بالارتفاع إلى غاية سنة 2018، حيث

بلغت 32,4043 مليار دج وهي أقصى قيمة بلغها هذا النوع من النفقات خلال الفترة، حيث انخفضت بعدها إلى 68,3602 مليار دج سنة 2019.

والشكل التالي يوضح هذا الاختلال بين نفقات التشغيل و نفقات التجهيز:

الشكل رقم (02): متوسط مساهمة نفقات التشغيل و نفقات التجهيز في النفقات العامة الإجمالية خلال الفترة 2009 – 2019



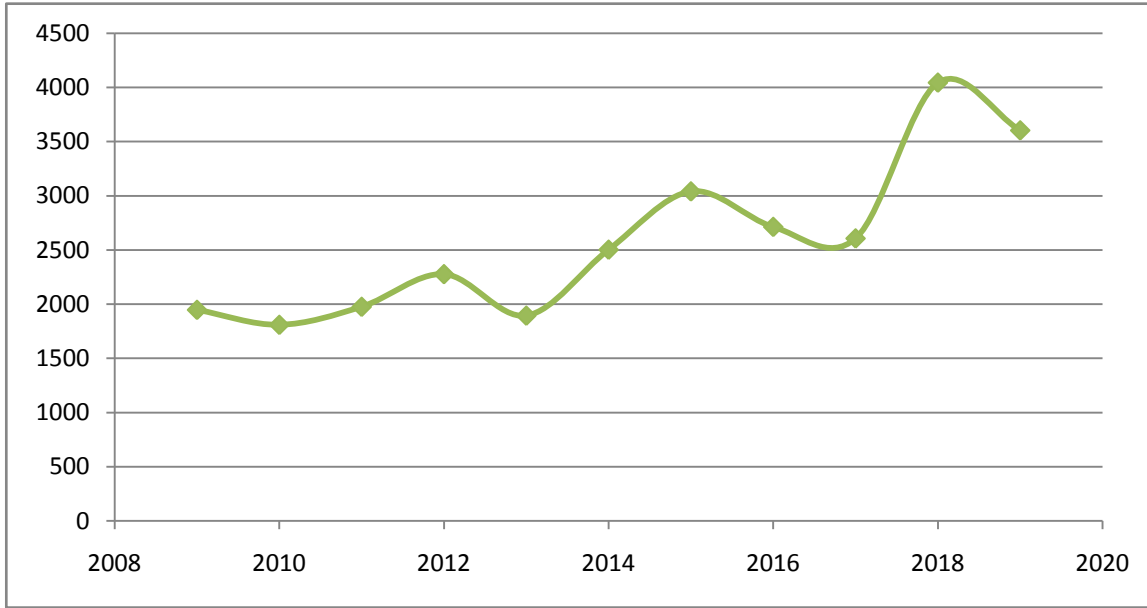
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

#### أولاً: تحليل تطور نفقات التجهيز

تميزت فترة تنفيذ البرنامج الخماسي (2009 – 2014) في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية، حيث يعد أضخم برنامج تنموي في الجزائر منذ الاستقلال، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (03)، حيث حققت نفقات التجهيز قفزة نوعية بانتقالها من : 31,1946 مليار دج سنة 2009 إلى : 44,2501 مليار دج سنة 2014، وهذا راجع إلى السياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي، وبعد أن شهدت نفقات التجهيز ارتفاعاً معتبراً سنة 2015، حيث بلغت 32,3039 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 70,39% وهي السنة الأولى لتطبيق البرنامج الخماسي الثاني 2015 – 2019، لكنها انخفضت للسنة الثانية على التوالي لتبلغ 45,2605 مليار دج سنة 2017 بعد أن كانت 93,2711 مليار دج سنة 2016 ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى : 32,4043 مليار دج سنة 2018، حيث مس هذا الانخفاض كل القطاعات ماعدا قطاع السكن وبعض النفقات الأخرى ، ولكنها عادت للانخفاض سنة 2019 إلى : 68,3602 مليار دج بنسبة 10,42%.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

### الشكل رقم (03): تطور نفقات التجهيز للفترة 2009 – 2019



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

### ثانيا: تحليل تطور نفقات التسيير

لقد واصلت نفقات التسيير ارتفاعها إلى غاية سنة 2012، حيث وصلت إلى 4782.63 مليار دج خلال السنتين الموالتين مقارنة ب سنة 2012، باعتبارها السنة التي سجلت فيها نفقات التسيير أعلى قيمة، ففي سنة 2013 و 2014 بلغت 54,4134 مليار دج و 33,4494 مليار دج على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى:

- ارتفاع نفقات المستخدمين بنسبة 7,32%.
- التحويلات الجارية بنسبة 4,11%.
- ارتفاع معاشات المجاهدين بنسبة 2,17% سنة 2010<sup>1</sup>.
- ارتفاع التحويلات الجارية بنسبة 2,50% بدرجة أولى، وبدرجة أقل نفقات المستخدمين في سنة 2011، وهذا مقارنة بسنة 2010<sup>2</sup>.
- ارتفاع نفقات قطاع السكن التي انتقلت من : 271,4 مليار سنة 2011 إلى 611,1 مليار دج سنة 2012<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية ص 82.

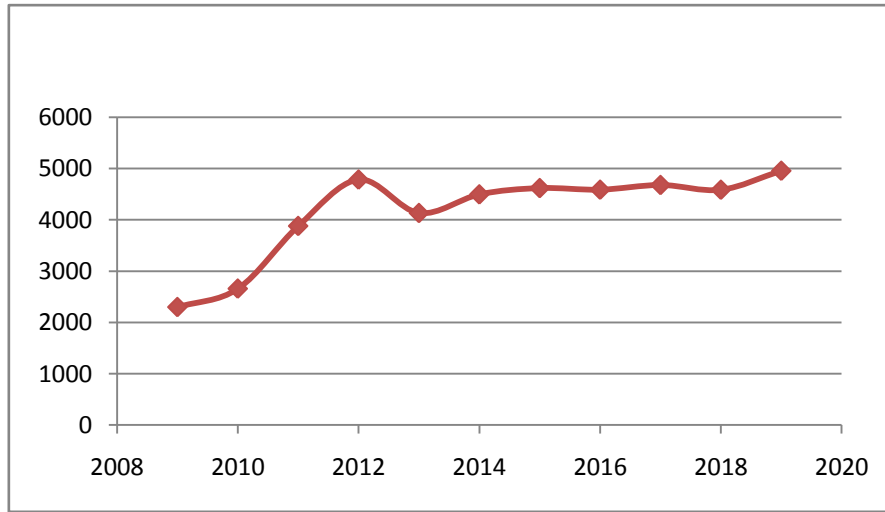
<sup>2</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، جويلية ص 94.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، جويلية ص 102.

- أما انخفاض النفقات الجارية خلال السنتين 2013 و2014 فيعود إلى الانخفاض في التحويلات الجارية بدرجة أولى ثم إلى الانخفاض في نفقات المستخدمين بدرجة أقل. ونلاحظ بعد السنة 2015 تذبذب في نفقات التسيير إذ ارتفعت إلى 4617 مليار دج، لتتخفف بعدها سنة 2016 مسجلة ما قيمته 56,4585 مليار دج ثم عاودت الارتفاع مجددا سنة 2017 لتصل إلى : 18,4677 مليار دج، ليها انخفاض سنة 2018، حيث بلغت 46,4584 مليار دج، أما في سنة 2019، فعاودت الارتفاع مسجلة ما قيمته 47,4954 مليار دج.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

#### الشكل رقم (04): تطور نفقات التسيير للفترة 2009 - 2019



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03)

#### المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة

لقد عرفت إيرادات الموازنة العامة للدولة زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة ، والتي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على متحصلات الصادرات البترولية، والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة.

## الجدول رقم (04): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009 – 2019

المبالغ : مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات جباية	جباية بتروولية	جباية عادية	إيرادات غير جباية	إيرادات عادية	إيرادات غير جباية/جباية عامة	جباية بتروولية/إيرادات عامة	جباية عادية/إجمالي الإيرادات
2009	3275.36	3073.61	1927	1146.61	201.75	1348.36	6.16%	58.83%	35.01%
2010	3074.64	2799.64	1501.7	1297.94	275	1572.94	8.94%	48.84%	42.21%
2011	3489.81	3056.49	1529.4	1527.09	433.32	1960.41	12.42%	43.82%	43.76%
2012	3804.03	3427.62	1519.04	1908.58	376.41	2284.99	9.90%	39.93%	50.17%
2013	3895.32	3646.92	1516.9	2031.02	248.4	2279.42	6.38%	41.48%	52.14%
2014	3927.75	3669.19	1577.73	2091.46	258.56	2350.02	6.58%	40.17%	53.25%
2015	4552.54	4077.59	1722.94	2354.65	474.95	2829.6	10.43%	37.85%	51.72%
2016	5011.58	4164.76	1682.55	2482.21	847.12	3329.33	16.90%	33.57%	49.53%
2017	6047.89	4756.99	2126.99	2630	1290.9	3920.9	21.34%	35.17%	43.49%
2018	6714.27	5809.23	2776.2	3033.03	905.02	3938.05	13.48%	41.35%	45.17%
2019	6507.91	5755.89	2714.47	3041.42	752.02	3793.44	11.55%	41.71%	45.73%
متوسط المساهمة في الإيرادات العامة الإجمالية									
							11.28%	42.07%	46.56%

المصدر: من اعتادا الطلبة بالاعتماد على:

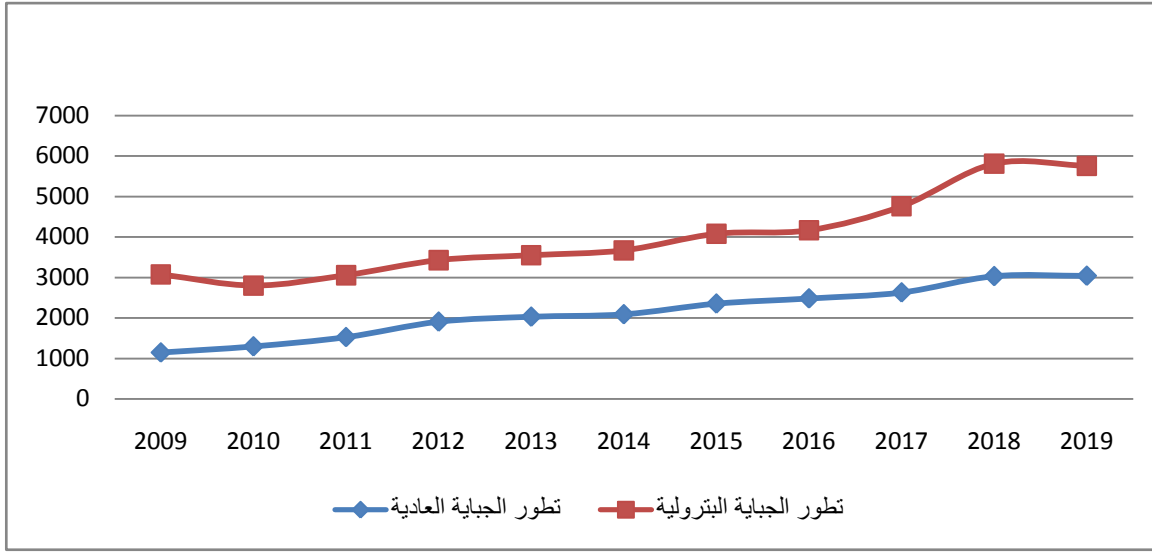
الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة 1962 – 2011

2000-، Situation résumée des opérations du trésor SROT:Ministère des finances  
2017

الجريدة الرسمية، العدد 79، ص 28.

والشكل التالي يوضح تطور الجباية البتروولية والعادية للفترة 2009-2019:

## الشكل رقم (05): تطور الجباية البترولية والجباية العادية للفترة 2009 – 2019



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

## أولاً: مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة

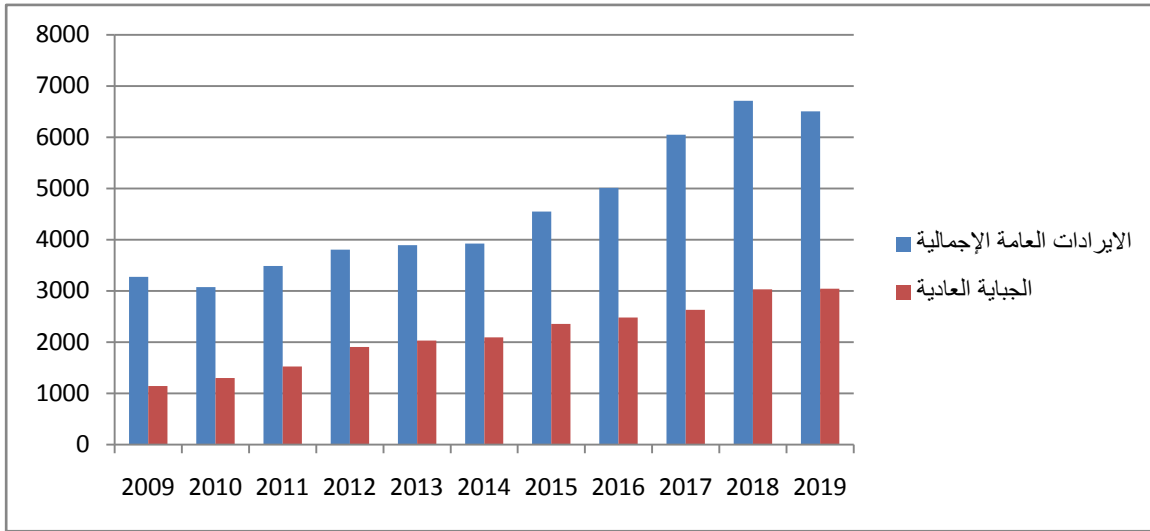
من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (05) نلاحظ أن الإيرادات العادية ترتفع من سنة إلى أخرى بوتيرة متقاربة ومتوازنة، وهذا يدل على عدم تأثرها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

حيث انتقلت من 36,1348 مليار دج بنسبة 01,35% من الإيرادات العامة إلى 02,2350 مليار دج لسنة 2014 بنسبة 25,53% من الإيرادات العامة، إلا أن نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة لم تبقى مستقرة (انظر الجدول رقم 5) بسبب عدم استقرار النظام الضريبي باعتباره القاعدة الأساسية للجباية العادية، فقد مثلت الجباية العادية نسبة 01,35% سنة 2009 لترتفع إلى 25,53% سنة 2014 وهي أعلى نسبة بلغت الجباية العادية طيلة فترة الدراسة، انخفضت بعدها مرة أخرى حيث بلغت 73,45% سنة 2019.

ونلاحظ من خلال هذه النسب أن نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة الإجمالية للجزائر غير مستقرة، حيث بلغ متوسط هذه النسب طيلة فترة الدراسة نسبة 56,46%، وجاء هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية بفضل برنامج التصحيح المطبق من طرف السلطات، والتي من بينها تعديل سعر الصرف تحرير التجارة الخارجية وتنفيذ التدابير الرامية إلى تقوية النظام الضريبي.

ومن خلال الشكل التالي نوضح مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة لفترة الدراسة:

شكل رقم (06): مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة للفترة 2009 – 2019

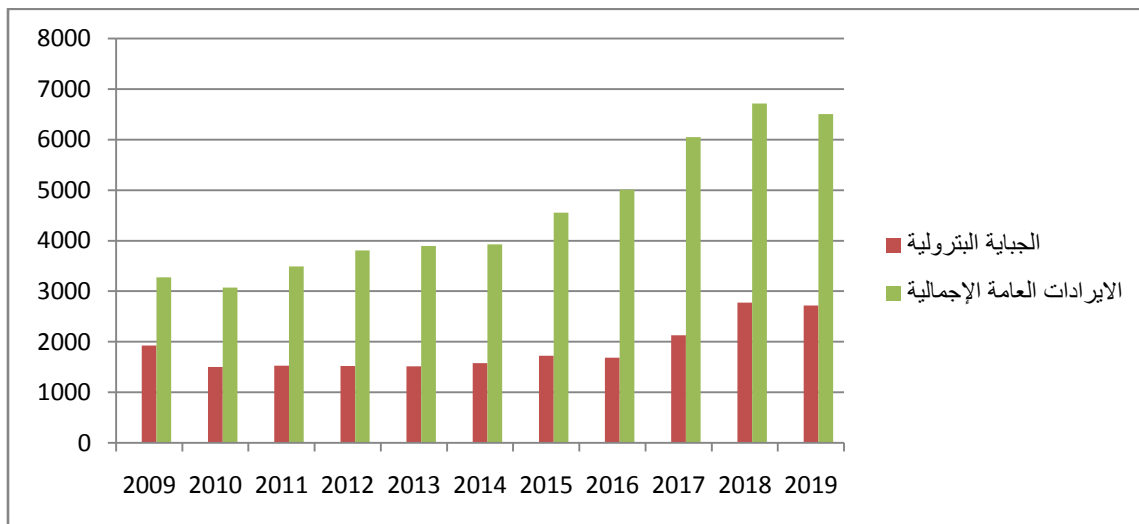


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (04)

#### ثانيا: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة

تلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة باعتبارها المورد الرئيسي لها، وبالتالي فإن أي تغيرات تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية سيكون لها تأثير على الميزانية العامة للدولة (إيرادات جبائية)، خاصة وأن هذه الأسعار تتميز بعدم الاستقرار لتأثرها بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، ومن خلال الشكل التالي نوضح مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لفترة الدراسة:

شكل رقم (07): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للفترة 2009–2019



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (04)

ومن خلال الجدول التالي نوضح التغيرات التي مست أسعار البترول طيلة فترة الدراسة:

جدول رقم (05): يوضح تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2009 – 2019

السنة	السعر : دولار / برميل	السنة	السعر : دولار / برميل
2009	20,62	2015	10,53
2010	20,80	2016	00,45
2011	90,112	2017	10,54
2012	00,111	2018	00,55
2013	50,109	2019	48,65
2014	20,100	-	-

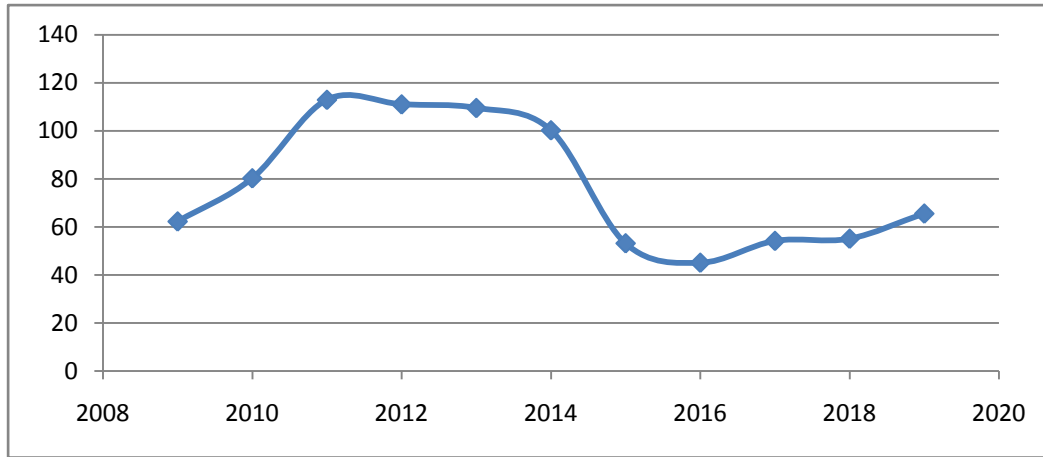
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

La banque d'Algérie·Bulletin statistique de la  
Banque d'algériesérierétrospective·statistique monétaire 1964 – 2005

تقارير بنك الجزائر: 2013 - 2017.

حيث سيوضح أكثر الشكل التالي تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2009 – 2019

شكل رقم (08): تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2009 – 2019



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (05)

من خلال الجداول رقم ( 4 - 5 ) والشكل رقم ( 08 ) نلاحظ أن الجباية البترولية قد عرفت انخفاضا منذ سنة 2010 إلى سنة 2014، حيث بلغت سنة 2009 ما قيمته 1927 مليار دج حيث شكلت نسبة 53,58% من الإيرادات العامة الإجمالية، فقد سجلت خلال السنوات 2010 - 2011 - 2012 انخفاضا إلى ( 1,1501 - 4,1529 - 04,1519 ) مليار دج على التوالي بعدما كانت 1927 مليار دج سنة 2009، ثم بعد ذلك ارتفعت

سنة 2013 ارتفاعا طفيفا سجلت من خلاله 9,1615 مليار دج، ثم انخفضت مجددا إلى غاية سنة 2016، حيث بلغت 55,1682 مليار دج، حيث أصبحت الجباية البترولية تمثل 57,33% من الإيرادات العامة ويعود هذا السبب الذي أدى لذلك الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول في هذه الفترة إذ انتقل من 17,109 دولار سنة 2013 إلى 06,43 دولار سنة 2016، أما في السنوات (2017 – 2018 – 2019) فقد عاودت الإيرادات الجبائية الارتفاع مجدداً، حيث بلغت 99,2126 مليار دج سنة 2017 و 2,2776 مليار دج سنة 2018 و 47,2414 مليار دج سنة 2019 بالمقابل فقد بلغ سعر البترول 48,64 دولار سنة 2019 مقارنة بسنة 2016 والتي بلغ سعر البترول فيها ما قيمته 45 دولار.

كما نلاحظ أنه ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2019 تنخفض أسعار البترول السنوية عن السعر المرجعي ، وهذا يعني أن الجباية البترولية المحصلة فعلا أكبر من الجباية المقدرة في قوانين المالية على أساس السعر المرجعي والمدرجة في بيان الموازنة العامة، وبالتالي يتم دفع الفارق ما بين الإيرادات الجبائية المسجلة في بيان الموازنة العامة ، وبين الجباية البترولية المسجلة فعليا إلى صندوق ضبط الإيرادات.

### المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة

تلعب الإيرادات العامة (جبائية وغير جبائية) والنفقات العامة (التجهيز والتسيير) دورا هاما في الكشف عن الحالة الاقتصادية والسياسية للدولة.

ونظرا للتطورات التي شهدتها كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر، باعتبار هذه الأخيرة يصعب التحكم في حجمها من جهة، ومن جهة أخرى ارتباط الإيرادات العامة للجزائر بإيرادات الجباية البترولية من جهة أخرى فإنها أدت إلى عجز في الموازنة العامة، وهو ما يتجلى في المعطيات الإحصائية التي يتضمنها الجدول التالي:

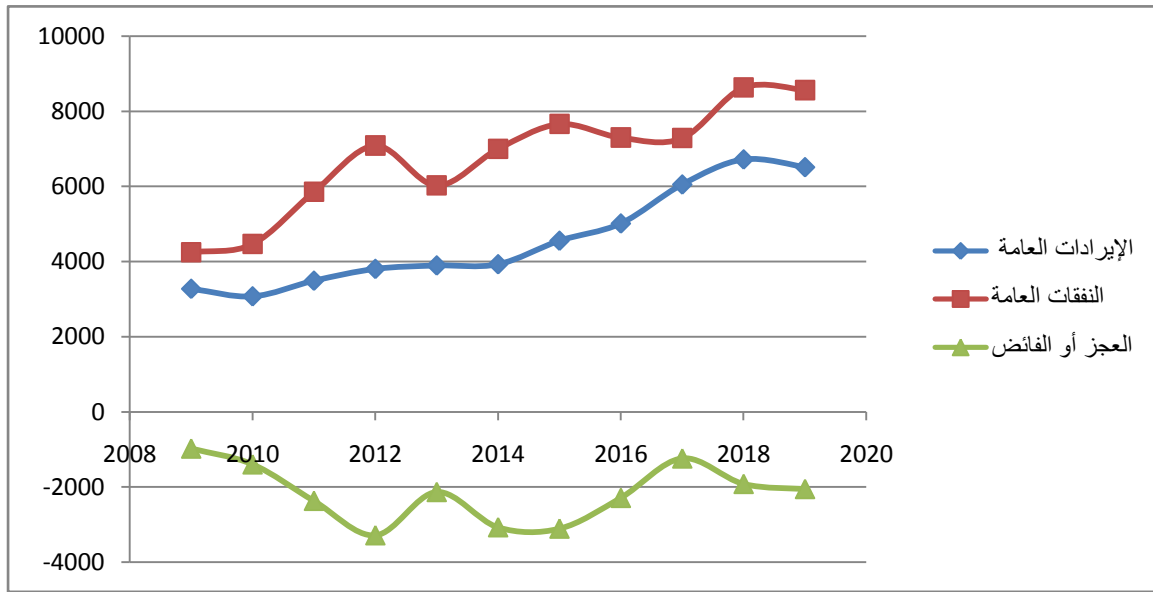
### جدول رقم (06): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2019

السنة	إيرادات عامة إجمالية	نفقات عامة إجمالية	رصيد الموازنة العامة
2009	36,3275	33,4246	-97,970
2010	64,3074	94,4466	-3,1392
2011	81,3489	57,5853	-76,2363
2012	03,3804	17,7085	-14,3281
2013	32,3895	13,6024	-81,2128
2014	75,3927	77,6995	-02,3068

-79,3103	33,7656	54,4552	2015
-91,2285	49,7297	58,5011	2016
-74,1234	63,7282	89,6047	2017
-51,1913	78,8627	27,6714	2018
-24,2049	15,8557	91,6507	2019

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول رقم (4-5)

الشكل رقم (09): تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2009 – 2019



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (06)

من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (09) نلاحظ أن رصيد الموازنة سجل عجزا قدر بـ 67,970 مليار دج خلال سنة 2009، ويعود هذا إلى طريقة تمويل هذا العجز، حيث لجأت الدولة إلى تمويله عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، وأيضا الإصدار النقدي والتمويل غير البنكي، وازداد رصيد الموازنة العامة عجزا سنة 2012 ليبلغ ما قيمته 14,3281 مليار دج، لينخفض بعدها سنة 2013، حيث بلغ 81,2128 مليار دج، ثم يلي ذلك ارتفاع خلال السنتين (2014 – 2015) ليبلغ 02,3086 مليار دج و 79,3103 مليار دج على التوالي، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2016 ليصل إلى ما قيمته 91,2285 مليار دج و 74,1234 مليار دج سنة 2017 و 51,1913 مليار دج لسنة 2018، ويعود هذا التذبذب إلى التغيرات الحاصلة في أسعار البترول، والتي بدورها انخفضت خلال الفترة 2010، 2,100 دولار سنة 2014 إلى 55 دولار سنة 2018، وبالتالي انخفاض الجباية البترولية من 30,3388 مليار دج سنة 2014 إلى 20,2776 مليار دج، أما بالنسبة لسنة 2019، فقد عاود الارتفاع إلى 24,2049 مليار دج،

وعلى الرغم من تحسن أسعر النفط بعد ذلك، إلا أننا نلاحظ استمرار حالة العجز في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة (2009-2019)، حيث يرجع سبب هذا العجز إلى الأسباب التالية:

- 1) **زيادة النفقات:** إن زيادة النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة نمو النفقات العامة، ومن أهم العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة معدل الإنفاق ما يلي:
  - زيادة أعباء الديون؛
  - الإنفاق العسكري؛
  - اتساع نمو العمالة الحكومية؛
  - الأزمات الاقتصادية؛
  - التوسع في النفقات الغير ضرورية (كشراء الأثاث الفاخر للأجهزة الحكومية)؛
  - زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك؛
  - سياسة التمويل بالعجز والتضخم<sup>1</sup>.

2) **قلة الإيرادات:** قد يحصل ذلك نتيجة حالة غير متوقعة، ومن هذه الحالات التي ينجم عنها قلة الإيرادات مايلي:

- انخفاض حصيلة الضريبة وخصوصا في حالات الركود الاقتصادي؛
- عدم كفاءة وفعالية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام؛
- انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلبا بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطيلها؛
- الضغط في العبء الضريبي وفرض الضرائب الغير عادلة تحدث نزعة عند الكثير من المسؤولين لتهرب من دفع الضريبة.

#### المطلب الرابع: البدائل التمويلية المقترحة لسد عجز الميزانية العامة.

ومن أهم البدائل التمويلية المقترحة لسد عجز الموازنة العامة، نذكر ما يلي:

- 1) **التوجه نحو التمويل الإسلامي:** وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها دمج الصكوك الإسلامية في هيكل التمويل بالضبط في جزمة إصدارات بورصة القيم، ومن بين التدابير وضع نظام قانوني تشريعي وضريبي خاص ولوائح داخلية تنظم عملية إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية.

<sup>1</sup> لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 122 - 123.

2) التركيز على تنوع الاقتصاد الوطني: بهدف الخروج من التبعية لمصدر وحيد للدخل ولضمان التدفق المستمر للمداخيل لتمويل التنمية، ويتحقق هذا عن طريق تبني برنامج اقتصادي شامل للتنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى تطوير منتجات أخرى كعوامل مولدة للدخل لمواجهة حالة انخفاض أو نضوب الموارد النفطية، خلق اقتصاديات تنافسية، والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات.

3) تفعيل دول السوق المالية الجزائرية: يمكن للحكومة الجزائرية الاعتماد على البورصة ، والتي يعد نشاطها ضعيف للحصول على التمويل لمختلف المشاريع التنموية ، والتي قد تمكنها من مواكبة سياسات تنوع الاقتصاد الوطني من خلال:

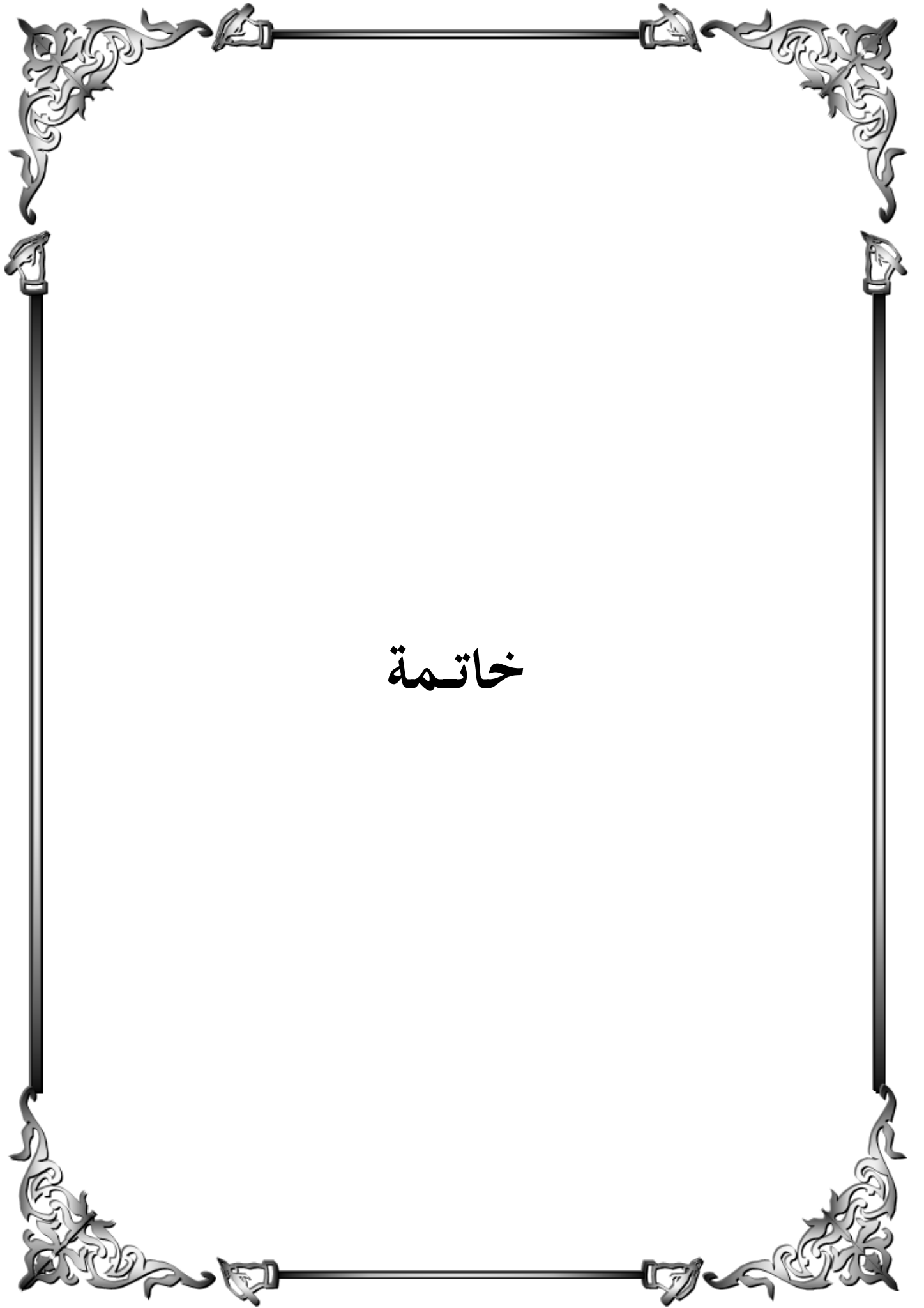
- إمكانية لجوء الشركات العمومية إلى البورصة للحصول على التمويل الضروري لمشاريعها وخططها الاقتصادية بعد نضوب موارد الخزينة العمومية في إطار سياسات التطهير اللامتناهية؛
- إمكانية طرح قروض سنديّة لتمويل مشاريع الدولة، والتي من شأنها تفادي شبح المديونية الخارجية؛
- خصوصية بعض الشركات العمومية عن طريق البورصة على ضوء ما جاء في قانون المالية فيما يتعلق بإمكانية فتح رؤوس أموال الشركات العمومية.

4) ترشيد الإنفاق العام: وذلك عن طريق ترشيد الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام ، وذلك بللتوجيه إلى الإنفاق الاستثماري، خاصة مع الضغط على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي غير الضروري ، بالإضافة إلى زيادة الحوافز نحو الاستثمارات الخاصة، وما يتبعها من زيادة فرص العمل والقضاء على الفجوات الاقتصادية في الموارد العامة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سمير بختي وآخرون، التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الخزينة العمومية في الجزائر، الملتقى الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 04 و05 فيفري 2019، ص 12، 13.

## خلاصة الفصل الثاني:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة الإطار التنظيمي للميزانية العامة في الجزائر بحث تطرقنا فيه إلى قانون المالية الأساسي و قانون المحاسبة العمومية ودراسة تطور الميزانية العامة وركزنا على تحليل تطور النفقات العامة والإيرادات العامة وتطور رصيد الموازنة، بحيث قمنا بتحليل كل المعطيات المتعلقة بالميزانية الجزائرية فيما يتعلق بمجموع الإيرادات ومجموع النفقات ورصيد الميزانية وذلك لسنوات متعددة بداية بسنة 2009 إلى غاية سنة 2019.



خاتمة

تناولنا في بحثنا هذا دراسة تقييميه للميزانية العامة للدولة، وكذلك قمنا بإسقاط الجوانب النظرية وتشخيصها على أرض الواقع من خلال دراسة تقييميه للميزانية عامة لدولة الجزائرية.

كما تطرقنا إلى مفهوم الميزانية العامة وأهم التعاريف لها هي عبارة عن وثيقة تحتوي على بيان تعادلي مقارنة لنفقات وإيرادات هيئة عامة، خلال مدة مقبلة تقدر عادة بسنة، وأيضا تطرقنا ذكر خصائص الميزانية، وأسباب عجز الميزانية، وكذلك ذكرنا الحلول التي تعتمد عليها الدولة لتفادي العجز.

#### اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: قبول هذه الفرضية التي تنص على أن عجز الميزانية نتيجة ارتفاع النفقات العامة وانخفاض في الإيرادات العامة.

أما فيما يخص الفرضية الثانية: قبول هذه الفرضية فلتخفيض عجز الميزانية يمكن اتباع سياسات ترشيد النفقات و سياسة التنوع الاقتصادي حل نسبي للتخفيض في هذا العجز.

#### نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هاته الدراسة إلى النتائج التالية:

- الميزانية العامة في الجزائر تشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية الذي يشكل المصدر أو الأساس القانوني لها؛
- باعتبار أن الدولة الحديثة تسعى للتوازن الاقتصادي، فإن النفقة العامة هي نفقة إيجابية بالرغم من تزايدها المستمر باعتبارها تحرك الدورة الاقتصادية؛
- مسؤولية المحاسب العمومي هي مسؤولية شخصية مالية على عكس أمر الصرف، حيث يحق له رفض النفقة العامة إذا كانت غير شرعية، كما يحقق للمراقب المالي رفض التأشير على مل ف الالتزام بالنفقة العامة إذا كانت غير شرعية أيضا باعتبار أنهما محميان من القانون.
- يتم تصنيف النفقات ضمن الميزانية العامة للجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى، وفق نفقات التسيير و نفقات التجهيز ولكل منها يرصد لها الاعتمادات الخاصة بها.
- يؤدي ترشيد الإنفاق العام وما ينتج عنه من التقليل في حجم النفقات العامة إلى معالجة عجز الموازنة الذي يكون نتيجة لتجاوز جملة النفقات العامة لجملة الإيرادات العامة
- تنوع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات كالتوجه نحو القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي، نظرا لأن كل الظروف تسمح بالنهوض بهذا القطاع متوفرة في الجزائر من تنوع في المناخ و الأرض الخصبة.

## المقترحات:

1) التوجه نحو التمويل الإسلامي: وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها دمج الصكوك الإسلامية في هيكل التمويل بالضبط في حزمة إصدارات بورصة القيم، ومن بين التدابير وضع نظام قانوني تشريعي وضريبي خاص ولوائح داخلية تنظم عملية إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية.

2) التركيز على تنوع الاقتصاد الوطني: بهدف الخروج من التبعية لمصدر وحيد للدخل ولضمان التدفق المستمر للمداخيل لتمويل التنمية، ويتحقق هذا عن طريق تبني برنامج اقتصادي شامل للتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى تطوير منتجات أخرى كعوامل مولدة للدخل لمواجهة حالة انخفاض أو نضوب الموارد النفطية، خلق اقتصاديات تنافسية، والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات.

3) ترشيد الإنفاق العام: وذلك عن طريق ترشيد الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام ، وذلك بللتوجيهه إلى الإنفاق الاستثماري، خاصة مع الضغط على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي غير الضروري، بالإضافة إلى زيادة الحوافز نحو الاستثمارات الخاصة، وما يتبعها من زيادة فرص العمل والقضاء على الفجوات الاقتصادية في الموارد العامة.

4) تفعيل دول السوق المالية الجزائرية: يمكن للحكومة الجزائرية الاعتماد على البورصة ، والتي يعد نشاطها ضعيف للحصول على التمويل لمختلف المشاريع التنموية ، والتي قد تتمكنها من مواكبة سياسات تنويع الاقتصاد الوطني من خلال:

- إمكانية لجوء الشركات العمومية إلى البورصة للحصول على التمويل الضروري لمشاريعها وخططها الاقتصادية بعد نضوب موارد الخزينة العمومية في إطار سياسات التطهير اللامتناهية؛
- إمكانية طرح قروض سنديّة لتمويل مشاريع الدولة، والتي من شأنها تفادي شبح المديونية الخارجية؛
- خصوصية بعض الشركات العمومية عن طريق البورصة على ضوء ما جاء في قانون المالية فيما يتعلق بإمكانية فتح رؤوس أموال الشركات العمومية.

## آفاق البحث:

في الأخير يمكن أن ننوه بأننا لم نتمكن من سد جميع الفراغات والنقائص الموجودة في موضوع بحثنا، باعتبار أن مجال الدراسة التقييمية للميزانية العامة لدولة الجزائر واسع جدا، لا يمكن التحكم فيه، ومن هذا المنطلق يمكن أن نقترح موضوعا آخر مكتملاً لمجال بحثنا نصيغه فيما يلي:

- هل نظام تنفيذ النفقات العامة المعمول به في الجزائر فعال للحد من الإسراف في الأموال العمومية؟
- أهمية النفقات العامة في المنظور الإسلامي وكيفية ترشيدها حتى تسمح بتحقيق الأهداف على أكمل وجه.



الملاحق

الملاحق  
الجدول (أ)  
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016

المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 الإيرادات الجبائية :
1.058.220.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة .....
89.730.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع .....
1.014.380.000	003 - 201 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال .....
(593.790.000)	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة) .....
5.000.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة .....
555.350.000	005 - 201 - حواصل الجمارك .....
2.722.680.000	المجموع الفرعي (1)
	2.1 الإيرادات العادية :
33.000.000	006 - 201 - حاصل دخل أملاك الدولة .....
62.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية .....
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية .....
95.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3.1 الإيرادات الأخرى :
247.200.000	الإيرادات الأخرى .....
247.200.000	المجموع الفرعي (3)
3.064.880.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية :
1.682.550.000	011 - 201 - الجباية البترولية .....
4.747.430.000	المجموع العام للإيرادات

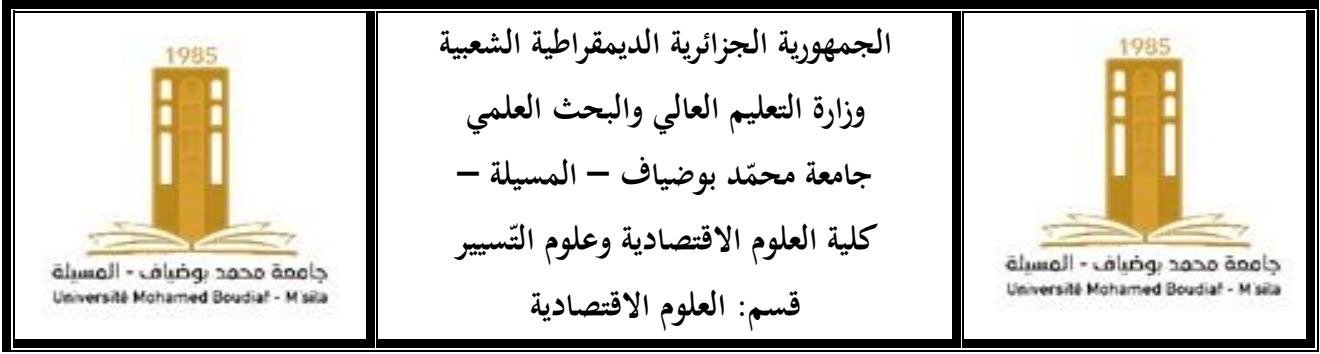
الجدول (ب)  
توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.904.677.000	رئاسة الجمهورية
3.437.925.000	مصالح الوزير الأول
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني
426.127.386.000	الداخلية والجماعات المحلية
30.573.877.000	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
لليمان	الشؤون المغربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية
73.431.991.000	العدل
95.399.378.000	المالية
44.793.741.000	الطاقة
5.349.818.000	الصناعة والمناجم
254.253.914.000	الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
248.645.702.000	المجاهدين
26.033.177.000	الشؤون الدينية والأوقاف
20.527.754.000	التجارة
11.218.880.000	النقل
17.616.679.000	الموارد المائية والبيئة
19.085.089.000	الأشغال العمومية
21.302.786.000	السكن والعمران والمدينة
764.052.396.000	التربية الوطنية
312.145.998.000	التعليم العالي والبحث العلمي
50.379.263.000	التكوين والتعليم المهنيين
226.484.929.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
4.117.881.000	التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية
19.056.672.000	الثقافة
118.830.888.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
243.408.000	العلاقات مع البرلمان
379.407.269.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
37.181.458.000	الشباب والرياضة
19.369.240.000	الاتصال
3.875.224.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
4.359.144.400.000	المجموع الفرعي
448.187.600.000	التكاليف المشتركة
4.807.332.000.000	المجموع العام

الجدول (ج)  
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

(بالاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	4.895.000	7.373.410
الفلاحة والري.....	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة.....	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين.....	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن.....	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
<b>المجموع الفرعي للاستثمار.....</b>	<b>1.655.199.327</b>	<b>2.403.393.315</b>
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب القوائد).....	-	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	-	-
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	239.005.000	230.505.000
<b>المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....</b>	<b>239.005.000</b>	<b>773.454.928</b>
<b>مجموع ميزانية التجهيز.....</b>	<b>1.894.204.327</b>	<b>3.176.848.243</b>



### تصريح شرفي خاص

بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: شواو رضا الصفة: طالب

الحامل لرخصة السياقة رقم: 7829/19

الصادرة بتاريخ: 2016/10/24 من طرف: دائرة العلمة

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

المكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر للسنة الجامعية 2021/2020)

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوانها: دراسة تقييمية للميزانية العامة في الجزائر في ظلّ برنامج الإنعاش

الاقتصادي 2019/2009

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير

الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

2021/06/24

التاريخ:

المعني



# قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1) حسام أبو علي حجاوي، الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.
- 2) حسن مصطفى الحسين المالية العامة والتشريع الضريبي، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة عنابة، 1975.
- 3) خباية عبد الله، أساسيات اقتصاد المالية العامة، الجزائر، مؤسسة 3 شباب الجامعة، 2009.
- 4) خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016).
- 5) فوزي عطوي، المالية العامة نظم العربية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 6) لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، (القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004).
- 7) محمد حسن دويدا، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع، منشورات الحلبي، بيروت، 2001.
- 8) محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيقية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 9) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 10) محمد طاقة وهدي العزاوي. "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة، مصر، 2007.
- 11) محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 12) محمد عباس محرز، اقتصاديات مالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 13) محمود الحسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية، دار صفاء النشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 14) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- 1) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 - 2014.
- 2) مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة 2011).
- 3) يجاوي أحمد، إصلاح الميزانية العامة للدولة وآثاره على تسيير المؤسسات المالية ذات الطابع الإداري 1995-2009 (جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، 2012).
- 4) يجاوي أحمد، إصلاح الميزانية العامة للدولة وآثارها على تسيير المؤسسات المالية ذات طابع 1995-2009، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، كلية علوم الاقتصاد و العلوم التجارية والتسيير، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصاد.

ثالثا: المحاضرات والملتقيات

- 1) زوبير غماز، (مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة) مطبوعات موجهة للطلبة سنة ثانية علوم اقتصادية، جامعة محمد شريف مساعدي، سوق اهراس، 2017/2016.
- 2) سمير بختي وآخرون، التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الخزينة العمومية في الجزائر، الملتقى الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 04 و05 فيفري 2019.

رابعا: الجرائد

- 1) الجريدة الرسمية عدد 28، المؤرخة في 10 جويلية 1984، الصفحة 1040، المتعلق بقوانين المالية، القانون رقم 84-17، الممضي في 07 جويلية 1984.
- 2) الجريدة الرسمية عدد 39، المؤرخة في 22 جويلية 2001، ص 04، يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لرئاسة الجمهورية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001، المادة 01 من المرسوم الرئاسي رقم 01-165 الممضي في 19 جويلية 2001.
- 3) الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 22 ربيع الثاني عام 1440 الموافق لـ 30 ديسمبر 2018.

المراجع باللّغة الأجنبية:

- 1) Denedniyahia .(La pratique du Système Budgétaire de L'état en Algérie . OPU 2002.

## ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مشكلة عجز الميزانية العامة للدولة، وهي من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل، وتفاوتت بشأنها الآراء خاصة، وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم ميزانيات الدول المتقدمة الصناعية، فضلا عن البلدان النامية، وتحليل أهم العوامل المؤدية لها، وكذا التركيز على طرق وأساليب تمويل العجز المالي الحكومي، وأهم الآثار الناجمة عن هذه الطرق.

وخلصت الدراسة إلى أن تمويل عجز الميزانية العامة للدولة المعاصرة عادة ما ينتج عنه بعض الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، التي تؤثر بدورها على النشاط الاقتصادي، أهمها أثر مزاحمة القطاع الخاص المرتبط خاصة بحجم القروض التي تحصل عليها الحكومة من البنوك التجارية، بالإضافة إلى الموجات التضخمية التي يمكن أن تنجم عن تمويل العجز بالإصدار النقدي.

### **Abstract :**

*The aim of this research is to study the problem of public Budget Deficit in the state which is one of the most important contemporary economic problems that are argumentative ; and difference point view of their opinion about them especially they become a charachterestic for most of the industrial developed countries budgets as well as in the underdeveloped countries. Also focus on ways and means of funding the government deficit, and the most important effects of these methods.*

*It has been concluded that the financing of the public buvget deficit of contemporary countries ; usually results in some negative effects on the national economy. That affect also on economic activity ; Tha most important of which is the impact of the competition of the private sector which was linked to the size of loans obtained by the government from commercial banks. In addition to the inflationary waves that could result from Financing of Budget Deficit through Printing Money.*

**Key words :** Public Budget, Budjet deficit, Public expenditur, public credits.